نظام المشتقات المالية يضع البورصة على طريق المنافسة

إلغاء الإعفاء الاستثنائي على الهواتف الواردة من الخارج يرفع الأسعار 15 %

صناعة وطاقة ص02

الصادرات الزراعية تصل إلى 11.5 مليار دولار وتغطي 167 دولة

استثمار زراعي ص05

عالم المال
ندعم قرارك
• الإصدار الثاني • السنة الحادية والعشرون • العدد: 876 • الأحد 1 فبراير 2026 م
www.alamalmal.net
تصفح الموقع
8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

رئيس شعبة العطارة:

70 % من مستلزمات رمضان مستوردة من الخارج.. وأسعار الياميش تراجعت 20 %

الرئيس التنفيذي لـ "تيتان مصر":

ندرس إنشاء محطة لتصدير الأسمنت بتكلفة 25 مليون دولار وطاقة 45 ألف طن يوميا

حسام هيبة:

قانون الشركات الجديد يستهدف تسهيل الدخول للسوق

حذفنا 66 % من المستندات غير الضرورية لاعتماد الجمعيات العمومية للشركات

تعاون بين «رخاء» و«فودافون بيزنس» لدعم منظومة الزراعة الذكية بمصر

صناعة وطاقة ص03

باستثمارات 500 مليون دولار.. شراكة مصرية صينية تستهدف إنتاج 5 جيجاوات من الطاقة الشمسية

بأحدث التقنيات العالمية..

البنك الأهلي المصري يفتتح وحدة المراقبة المركزية لمخازن البنك

بنوك وتأمين ص06

البنك التجاري الدولي مصر يتصدر الإفصاح البيئي عالميًا ويحصل على تصنيف «ب» من مؤسسة «CDP»

بنوك وتأمين ص07

رئيس جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية:

الإنتاج المحلي من الأسماك يتخطى مليوني طن سنويا ونحقق الاكتفاء الذاتي بنسبة 92 %

مسؤول المبيعات التقني في المصرية لصناعة الصلب "اسبي":

لدينا ما يقرب من 100 منتج والوردية الواحدة تنتج 3 ملايين قطعة شهريا

رئيس استراتيجيات الأسهم بشركة «ثاندر» لتداول الأوراق المالية:

«المقاصة» ضامن مركزي لإدارة الهامش والحد من التعثر عند تداول المشتقات

نائب رئيس مجلس إدارة شركة الطارق لتصنيع الكابلات ومنتجات البلاستيك:

نستهدف زيادة إنتاج الكابلات إلى 60 طنًا واللوحات لـ200 طن

جريدة
عالم المال

أسبوعية - اقتصادية - شاملة

تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية

مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

عمرو رضا الرئيس التنفيذي لشركة «تيتان مصر»:

ندرس إنشاء محطة لتصدير الأسمنت بتكلفة 25 مليون دولار وطاقة إنتاجية 45 ألف طن يوميا

الشركات المصرية لديها فرصة كبيرة في إعادة إعمار غزة وسوريا والسودان

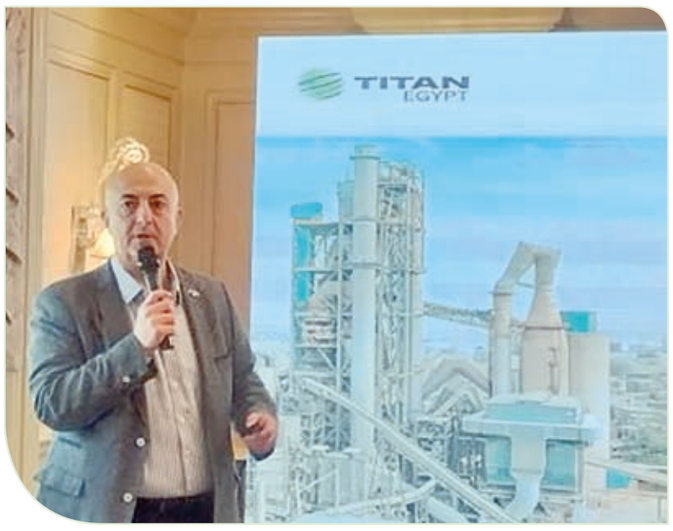

قال عمرو رضا، الرئيس التنفيذي لشركة تيتان مصر، إن الشركة تدرس إنشاء محطة لتصدير الأسمنت بإحدى الموانئ المصرية بتكلفة استثمارية حوالي ٢٥ مليون دولار، بالتعاون مع عدد من الشركات المصرية العاملة في القطاع، لزيادة القدرة التصديرية للأسمنت المصري.

وأوضح أن هذه المحطات تسمح بتصدير ٤٥ ألف طن أسمنت سائب في اليوم، مقابل ١٥ ألف طن فقط حاليًا بالطرق العادية للتصدير، موضحًا أن السوق الأمريكية من أكبر الأسواق التي تستورد الأسمنت المصري، تليها أسواق غرب أفريقيا، وخاصة ليبيا، بينما أوروبا تعد من أقل الأسواق التصديرية للأسمنت المصري، لكن مبانيها تدخل مرحلة الشيخوخة حاليًا، وستقوم باستيراد كميات كبيرة من الأسمنت في الفترة القادمة لتجديد المباني القائمة أو بناء أخرى بديلة.

وأكد رضا على ضرورة التزام الشركات بمعايير البصمة الكربونية لتلبية طلبات السوق الأوروبية على الأسمنت وتقليل نسبة الانبعاثات الكربونية في صناعة الأسمنت، لافتًا إلى وجود طلب على الأسمنت المصري في السوق الأوكرانية ودول شرق أوروبا حاليًا.

وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة تيتان مصر أن الشركة تستهدف تصدير مليون طن أسمنت خلال العام الحالي، مقابل ٨٥٠ ألف طن تم تصديرها في ٢٠٢٥، مشيرًا إلى أن نسبة تصدير الأسمنت السائب تزداد بعد تراجع صادرات الأسمنت المعبأ من ٨٦٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٦٢٪ العام الماضي.

وحول فرصة الشركات المصرية في إعادة إعمار غزة وسوريا وأيهما الفرصة الأكبر، أكد رضا أن الشركات المصرية لديها القدرة على المشاركة في عمليات إعادة الإعمار في البلدين الشقيقين، ودول أخرى قادمة على طريق الإعمار مثل السودان، مشيرًا إلى أن تحديد ذلك يتوقف على دراسة الجدوى لمشروعات إعادة الإعمار في كل بلد وفقًا للظروف التي تمر بها.

جاء ذلك على هامش ورشة عمل أطلقتها مجموعة تيتان مصر لصناعة مواد البناء وشركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية لتعزيز الوعي الاقتصادي والبيئي في صناعة الأسمنت.

ناقشت الورشة الصورة الكاملة لصناعة الأسمنت لتعميق الفهم بقطاع صناعة الأسمنت ومواد البناء، وتسليط الضوء على البيئة الاقتصادية الكلية وتأثيرها على هذا القطاع الحيوي.

وقدمت الورشة رؤية تحليلية معمقة عن قطاع الأسمنت في مصر باعتباره أحد الركائز الأساسية لقطاع التشييد والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية، تربط بين المشهد الاقتصادي الكلي وديناميكيات سوق مواد البناء، وركزت على كيفية تحويل رؤى الاستدامة من مجرد خطط استراتيجية إلى ممارسات تشغيلية يومية تسهم في دعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى فرص التصدير الإقليمية، بجانب عرض التحديات التي يواجهها القطاع مثل ارتفاع التكاليف ومتطلبات التمويل ومستويات التنافسية.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة تيتان مصر إن الشركة تقود التحول نحو استدامة حقيقية في القطاع بخطة استثمارية طموحة بقيمة ٣ مليارات جنيه في الفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٩ لتطوير المصانع ودعم عمليات التدوير والتحول الأخضر، وتصدير مليون طن هذا العام بعوائد تقترب من ٥٠ مليون دولار، مع اتخاذ قرار استراتيجي منذ عام ٢٠٢٤ بوقف تصدير الكلنكر تمامًا للحفاظ على البيئة والاكتفاء بتصدير الأسمنت فقط، وهو ما يتماشى مع التزام الشركة بدعم رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي ٢٠٥٠.

وأشار رضا إلى أن شركة تيتان مصر هي أحد أبرز اللاعبين في قطاع مواد البناء في مصر، وتمثل الذراع المحلية لمجموعة تيتان العالمية، الرائدة في الصناعة منذ أكثر من ١٢٠ عامًا في أكثر من ٢٥ دولة. ومنذ دخولها السوق المصري في عام ١٩٩٩، ساهمت الشركة في تطوير مشهد البناء من خلال تقديم منتجات عالية الجودة تشمل الأسمنت والخرسانة الجاهزة والركام، بالإضافة إلى حلول مبتكرة في مجال الوقود البديل.

هبة عبد الستار

باستثمارات 500 مليون دولار..

شراكة مصرية صينية تستهدف إنتاج 5 جيجاوات من الطاقة الشمسية

أكد خبراء الطاقة أن اختيار الطاقة الشمسية كبداية للشراكة المصرية الصينية في مجال الطاقة المتجددة لم يكن وليد الصدفة، حيث تمتلك مصر واحدًا من أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، بينما تتصدر الصين عرش التكنولوجيا والتصنيع الشمسي عالميًا. ومن هذا التلاقي الاستراتيجي بدأت مسألة التعاون التي تساهم في تغيير خريطة الطاقة في مصر خلال السنوات المقبلة.

محمد اليماني:

الطاقة الشمسية العصب الرئيس للشراكة بين القاهرة وبكين

صلاح السبكي:

الشراكة ستخفض فاتورة استيراد الوقود الأحفوري

وأشاد المهندس محمد اليماني، خبير الطاقة، بأن التعاون بين الشركات المصرية والصينية في مجال الطاقة المتجددة يجعل مصر تتصدر قائمة الدول المصدرة للطاقة، مؤكدًا أنه مع تدشين مشروعات كبرى لإنتاج وتصنيع الخلايا الشمسية محليًا لم يعد التعاون مقتصرًا على الطاقة الشمسية وحدها، بل امتد ليشمل الرياح والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية، وكذلك تخزين الطاقة، وصولًا إلى الهيدروجين الأخضر، في إطار رؤية متكاملة لإعادة تشكيل مزيج الطاقة المصري.

وأضاف اليماني أن الطاقة الشمسية كانت ولا تزال العصب الرئيسي للتعاون المصري الصيني، سواء من خلال إنشاء محطات إنتاج كهرباء ضخمة أو توطين صناعة الألواح والخلايا الشمسية داخل مصر، مشيرًا إلى أن الشركات الصينية لعبت دورًا كبيرًا في إنشاء محطات شمسية واسعة النطاق ضمن مجمعات الطاقة المتجددة، ونقل التكنولوجيا الخاصة بتصنيع الخلايا الكهروضوئية وخفض تكلفة الإنتاج، مما أسهم في التوسع السريع في مشروعات الطاقة الشمسية، ودعم توجه الحكومة في رفع مساهمة الطاقة الشمسية في الشبكة القومية، وجعلها أحد أعمدة أمن الطاقة بدلًا من كونها مصدرًا تكميليًا.

وأوضح اليماني أنه في يناير ٢٠٢٦ وقعت مصر اتفاقية تعاون مع شركة Suzhou Wuzhong الصينية باستثمارات تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار لإنشاء مجمع صناعي متكامل لإنتاج الخلايا الشمسية والألواح الكهروضوئية بطاقة إنتاجية تصل إلى ٥ جيجاوات في مصر، بهدف توطين التكنولوجيا وزيادة المحتوى المحلي في سلاسل الطاقة النظيفة. وأكد أن الصفقة ليست مجرد مصنع جديد، بل تمثل محطة تحول في بنية الطاقة الشمسية النهائية، ستمكن هذه الشراكة من تصنيعها داخل مصر، وهو ما يمثل خطوة قوية في خفض التكاليف، وخلق فرص عمل، واكتساب خبرات تقنية عالية في قطاع سريع النمو.

بدوره أشاد الدكتور محمد صلاح السبكي، خبير الطاقة، بالتعاون بين مصر والصين في مجال الطاقة المتجددة، وعلى رأسها التوسع في إنشاء مشروعات الألواح والخلايا الشمسية، مؤكدًا أن مشروع الشراكة مع الشركة الصينية سيقود إلى نقل وتوطين تكنولوجيا الطاقة الشمسية في مصر، ضمن جهود الدولة لتعظيم دور الصناعة المحلية وجذب استثمارات أجنبية نوعية.

وقال السبكي إنه بعد استغلال طاقة الشمس كان من الطبيعي الاتجاه إلى الشراكة في مشروعات طاقة الرياح، خاصة أن مصر تمتلك مناطق تُعد من الأفضل عالميًا، وعلى رأسها خليج السويس وساحل البحر الأحمر. وشاركت الشركات الصينية في توريد وتصنيع توربينات الرياح، وتنفيذ مشروعات رياح برية واسعة القدرات، ودعم سلاسل الإمداد المحلية لمكونات المحطات. وأضاف أن طاقة الرياح عنصر بالغ الأهمية في مزيج الطاقة المصري، لأنها تعمل ليلاً ونهارًا، وتكمل الطاقة الشمسية زمنياً، وترفع استقرار الشبكة القومية للكهرباء.

وأوضح السبكي أنه في مجال الطاقة الكهرومائية، تعزز الخبرة الصينية الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، رغم أن الطاقة الكهرومائية في مصر ليست جديدة، إلا أن التعاون مع الصين ساهم في تحديث كفاءة محطات التوليد القائمة، وتطوير أنظمة التحكم والتشغيل، وتحسين استغلال الموارد المائية دون الضغط على البيئة. كما أضافت الخبرة الصينية بعدًا تقنيًا مهمًا، خاصة في ظل التحديات المائية الإقليمية.

وأشار السبكي إلى أن التعاون المصري الصيني في مجال الطاقة المتجددة شمل أيضًا مشروعات تحويل المخلفات الصلبة والزراعية إلى طاقة، وإنتاج الكهرباء والوقود الحيوي، وخفض الانبعاثات الكربونية، وحل المشكلات البيئية المزمنة. وأكد أن هذا النوع من الطاقة يخدم هدفين معًا، هما إنتاج طاقة نظيفة وإدارة مستدامة للمخلفات، خاصة في المدن الكبرى والمناطق الصناعية. ومع التوسع في مشروعات الشمس والرياح أصبح تخزين الطاقة عنصرًا مهمًا، وهنا تلعب الصين دورًا كبيرًا من خلال تكنولوجيا البطاريات العملاقة، وأنظمة التخزين المرتبطة بالشبكات، وحلول ذكية لإدارة الأحمال الكهربائية. وأوضح أن هذه التقنيات تعزز قدرة مصر على استيعاب نسب أعلى من الطاقة المتجددة، وتقليل الفاقد، وضمان استقرار التغذية الكهربائية.

وتابع السبكي أن التعاون المصري الصيني امتد إلى مشروعات الهيدروجين الأخضر باعتباره وقود المستقبل، خاصة مع وفرة الشمس والرياح في مصر والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يؤهلها للتصدير، فضلاً عن خبرة الصين في سلاسل القيمة الصناعية للهيدروجين. وأكد أن الهيدروجين الأخضر يمثل نقلة نوعية في إنتاج الكهرباء، إلى جانب إمكانية تصدير الطاقة في صورة وقود نظيف. وأكد السبكي أن قطاع الطاقة المتجددة سيحقق طفرة كبيرة خلال السنوات المقبلة، تساعد على سد الفجوة في حجم الطلب المحلي على الطاقة، وتخفض الفاتورة الاستيرادية من الوقود الأحفوري التقليدي، حيث تشير المؤشرات إلى وجود بنية تحتية قوية تم تطويرها خلال العقد الأخير، إلى جانب التشريعات الداعمة للاستثمار في الطاقة النظيفة، وتنوع مصادر الطاقة المتجددة، والشراكات الدولية القوية في هذا المجال.

وأوضح أن مصر لا تستهدف فقط زيادة نسبة الطاقة المتجددة في المزيج، بل تسعى أيضًا إلى توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا، والتحول إلى مركز إقليمي للطاقة النظيفة. واختتم حديثه مؤكدًا أن الشراكة تتجاوز الطاقة التقليدية إلى المستقبل، من الطاقة الشمسية إلى الرياح، ومن الكتلة الحيوية إلى الهيدروجين الأخضر، وبالتالي تتشكل بين مصر والصين شراكة متعددة الأبعاد، لا تعيد رسم مزيج الطاقة فحسب، بل تعيد تعريف دور مصر في سوق الطاقة العالمي، حيث إنها ليست مجرد مشروعات كهرباء، بل مشروع دولة يضع مصر على مسار التحول الأخضر، ويمنحها فرصة تاريخية لتكون لاعبًا رئيسيًا في اقتصاد الطاقة المتجددة عالميًا.

شيرين نوار

مطالب بتسعير عادل يراعي المستهلك

قرار إلغاء الإعفاء الاستثنائي على الهواتف الواردة من الخارج يرفع الأسعار 15 %

أكد محمد هداية الحداد، رئيس شعبة تجار المحمول، بغرفة الجيزة التجارية، أن تداعيات أزمة الهواتف المحمولة، وقرار إلغاء الإعفاء الجمركي على الهاتف الشخصي القادم من الخارج، ما زالت مستمرة، في ظل ارتفاع أسعار الهواتف بنسبة ١٥٪.

وأشار إلى أن القرار يصب في مصلحة الموزعين والتجار، أكثر من حمايته للمنتج المحلي الصنع، في ظل الفارق الكبير بين أسعار الهواتف في الخارج والداخل.

وقال «هداية» في تصريح لـ «عالم المال» إن المصنعين المعنيين بصناعة المحمول في مصر حصلوا على حزمة امتيازات من الدولة تسهيلات ضريبية، وتيسيرات من البنوك، وهم المتحكمون في سعر المحمول، متسائلا: «لماذا لا يكون السعر منافس حتى يرغب المغترب في شراء هاتف محلي بدلا من الخارج؟، وبالتالي يشجع الصناعة الوطنية والحصول على ضمان أكبر»، لافتا إلى أن الشركات المصنعة للهواتف المحمولة أسعارها مبالغ فيها.

وتابع «هداية»: «لا بد أن يشعر المواطن بثمار التصنيع خلال المرحلة الماضية، مشيرا إلى أن إحدى شركات المحمول رفعت أسعار الأجهزة لأكثر من ١٥٪، فهل هذا ردالجميل؟».

ولفت إلى أن هناك ركودا كبيرا في السوق، وهو ناجم عن ارتفاع الأسعار، الذي يأتي على الرغم من الامتيازات والتيسيرات والحوافز الحكومية، مشددا على ضرورة وجود رقابة على المصانع والشركات المصنعة للهواتف المحمولة، كما يجب تشكيل لجان متخصصة من الدولة، واتحاد الغرف التجارية، وشعب المحمول، وجهاز حماية المستهلك، وجهاز حماية المنافسة .

وأوضح أن السوق شهد ارتفاعًا في أسعار الهواتف المستعملة بنسبة ١٠٪ بعد القرار، محذرًا من استمرار الضغوط السعرية خلال الفترة المقبلة، في ظل أن المواطن المصري داخل البلاد يستحق الاستفادة من أي إعفاءات مماثلة لتلك الممنوحة للمغتربين، خاصة أنه يتحمل أعباء الإصلاح الاقتصادي.

وعن حل هذه الأزمة، قال رئيس شعبة المحمول: «الحل أن يجد المواطن المغترب سعرا عادل للهاتف مثل الخارج، ولدينا جودة عالية في الهواتف المحلية ولا تقل عن الأجهزة المستوردة، ولكن الأسعار مبالغ فيها.

وأكد أن المصنع هو الذي يتحكم في سعر الهاتف المحمول من الألف إلى الياء، قائلا: «مصانع الهواتف المحمولة في مصر أطلقت حوافز وهمية للتجار والموزعين، وبالتالي عادت عليهم بخسائر كبيرة نتيجة ركود الأسواق المحلية خلال الفترة الحالية»، مقترحا سرعة تشكيل لجنة ثلاثية لمراقبة الأسعار، تضم شعبة الاتصالات والمحمول بالغرفة التجارية، وجهاز حماية المستهلك، وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مشاركة شعبة الاتصالات بمجلس النواب، لمراجعة الأسعار ومقارنتها بالأسواق الخارجية، والتأكد من تحقيق السعر التنافسي.

وأشار إلى أن دعم الصناعة المحلية يتطلب تحقيق منافسة حقيقية تفيد المستهلك سعريًا، مشددًا على أن الحلول تتمثل في خفض الرسوم الجمركية، وتسهيل الإجراءات أمام المصنعين لخفض تكلفة الإنتاج، وإعادة إعفاء الهاتف الشخصي المستورد مع شرط حظر بيعه لمدة عام لمنع استغلاله تجاريًا.

وعن تداعيات هذا القرار على السوق المحلية إذا استمر تطبيقه، أكد هداية: «نحن مع القرار لكن يجب أن يكون هناك سعر عادل للهواتف المحمولة، وأن يلقى هذا السعر المواطن المغترب أيضا».

وأضاف: «لماذا أتحمل عبء النقل والشراء من الخارج، ما دام المنتج المحلي موجود وبسعر مناسب، والصناعة المحلية أولى، لكن في الوقت نفسه نرفض بعض الحملات التي ظهرت مؤخرا على بعض منصات التواصل الاجتماعي لحث المغتربين على عدم تحويل أموال إلى مصر، فهذا أمر غير مقبول لأن مصر بلد الجميع ولا يتأخر عنها أحد من المواطنين سواء في الخارج أو الداخل».

محمد هداية:

المصانع تحصل على امتيازات وتسهيلات من الدولة وتعاقب المواطن

تعاون بين «رخاء» و«فودافون بيزنس» لدعم منظومة الزراعة الذكية بمصر

أطلقت شركة «رخاء» الشركة المصرية السعودية المتخصصة في مجال الاستثمار الزراعي، منظومة متكاملة لإنترنت الأشياء في مجال الزراعة الذكية بالتعاون مع فودافون بيزنس، بهدف تطوير الممارسات الزراعية.

تستهدف هذه الخطوة تحويل العمليات التشغيلية للزراعة التقليدية لعمليات زراعية متصلة وذكية قائمة على البيانات، وتؤكد هذه المنظومة توجه فودافون بيزنس لتقديم حلول شاملة تعتمد على إنترنت الأشياء، بما يتيح تطبيق ممارسات زراعية أكثر ذكاءً واستدامة على مستوى الجمهورية.

تعتمد المنظومة على حساسات إنترنت الأشياء المتقدمة، وأنظمة الري الدقيق، والتحليلات الفورية للبيانات، إلى جانب منصات رقمية سهلة الاستخدام، بما يتيح للمزارعين ترشيد استهلاك الموارد، وخاصة مياه الري والأسمدة والطاقة، وزيادة الإنتاجية، ودعم أولويات الاستدامة والأمن الغذائي والتحول الرقمي على المستوى الوطني.

كما تشمل الحلول استخدام وحدات تحكم ذكية ومستشعرات للتربة تتيح المراقبة اللحظية وتسجيل البيانات وتنفيذ العمليات الزراعية تلقائيًا بما يدعم اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة.

وبدوره أكد الدكتور سالم الشاوي، رئيس مجلس إدارة رخاء للاستثمار الزراعي والتنمية على أهمية التعاون بقوله: "تعد الشراكة مع فودافون بيزنس فرصة حقيقية للشركات الزراعية والمزارعين المصريين والمستثمرين للاستفادة من أحدث تقنيات الزراعة الذكية، حيث توفر منظومات انترنت الأشياء أدوات دقيقة لمراقبة التربة والري والمحاصيل وإدارة الموارد بكفاءة، كما تعزز القدرة على اتخاذ قرارات سريعة ومدعومة بالبيانات في المزارع».

وأضاف: «نتطلع لتوسيع نطاق هذه التجربة لتشمل المزيد من الأراضي والمزارعين، بما يساهم في تطوير القطاع الزراعي، ودعم الابتكار، وتعزيز الاستدامة والأمن الغذائي على المستوى الوطني».

وبمناسبة هذا التعاون، قال محمود الخطيب، نائب رئيس فودافون مصر لقطاع الأعمال: "تمثل الشراكة مع رخاء خطوة استراتيجية ونقلة نوعية لتوسيع دور فودافون بيزنس كشريك للتحول الرقمي في واحد من أكثر القطاعات تأثيرًا على الاقتصاد والمجتمع، عبر قيامنا بتوفير منظومة ذكية ومتكاملة للزراعة تجمع بين التحكم، والاتصال، والتحليلات، والدعم المستمر في حل واحد قابل للتوسع».

وأضاف: "نهدف في فودافون بيزنس لتحويل الزراعة لعمليات أكثر ذكاءً واتصالًا واعتمادًا على البيانات، بما يحسن كفاءة الإنتاج ويقلل هدر المياه والطاقة والأسمدة، ويساهم في تحقيق أولويات مصر في مجالات الاستدامة والأمن الغذائي والشمول الرقمي للمناطق الزراعية، مع التزامنا الواضح بزيادة تغطية الشبكة في تلك المناطق لضمان استمرارية اتصال إنترنت الأشياء وخدمات الإنترنت للمجتمعات المحيطة."

تهدف المنظومة لرفع كفاءة استهلاك المياه والكهرباء والوقود، وتقليل الهدر في الأسمدة عبر تطبيقات الري الدقيق وأنظمة التحكم الآلي، لتعظيم إنتاجية الأراضي وزيادة العائد وكمية المحاصيل. وتوفر المنظومة لوحة تحكم مركزية عبر الويب وتطبيقات للهاتف المحمول تتيح إدارة موحّدة عن بُعد لأجهزة الري المحوري، مع تقارير دورية ومؤشرات أداء وتحليلات تشغيلية وإمكانية التحكم والمتابعة، دون الحاجة للتواجد في الموقع.

وترتكز المنظومة كذلك على نظام موحّد لإدارة البيانات يقوم بتجميع بيانات الحقول وتحليلها لحظيًا، بما يدعم مفهوم الري التنبؤي ويرفع جودة القرارات التشغيلية ويحسن الكفاءة العامة لإدارة المزرعة.

وتمتد العمليات الآلية لتشمل مراحل متعددة من دورة العمل الزراعي مثل الري وقياسات حيوية للتربة والتحكم في الري المحوري وإطلاق التنبيهات والإشعارات عند الحاجة، بما يقلل التدخل اليدوي ويخفض التكاليف التشغيلية.

وبالتوازي مع قدرات الزراعة الذكية، ستقوم فودافون بيزنس بنشر وتعزيز تغطية الشبكة داخل المناطق الزراعية المستهدفة لتأمين خدمات اتصال يعتمد عليها لأجهزة إنترنت الأشياء، مع توصيل الإنترنت فائق السرعة بشكل موثوق للمجتمعات الزراعية المحيطة.

وتُنفّذ المنظومة على مرحلتين؛ حيث تركز المرحلة الأولى على المراقبة المعتمدة على إنترنت الأشياء، والري الدقيق، والتنبيهات الفورية، وسجل البيانات التاريخي، والتحكم عن بُعد في الري المحوري، بينما تتضمن المرحلة الثانية إضافة قدرات أكثر تقدمًا تشمل دمج محطات الطقس، وبيانات المناخ اللحظية، والري التنبؤي، وجداول التسميد الآلي، بما يعزز العمليات الذكية والتلقائية والاستدامة في العمليات الزراعية.

وأكدت فودافون بيزنس أن بناء القدرات يمثل جزءًا أساسيًا من المنظومة، إذ تتضمن برامج تدريب تستهدف المزارعين وفرق التشغيل والصيانة لتمكينهم من تشغيل أنظمة الري الذكي وصيانتها واستكشاف الأعطال وإصلاحها، بما يضمن استدامة التشغيل على المدى الطويل والاعتماد الذاتي داخل المواقع الزراعية.

كما أوضحت الشركة أن الحل صُمم ليلائم احتياجات كافة الأطراف العاملة في قطاعات الزراعة والإنتاج الغذائي والمزارع والتطوير العقاري، ويشمل ذلك المهندسين الزراعيين ومديري المزارع وخبراء الزراعة.

أكد عبد الفتاح رجب العطار، عضو مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية، ورئيس شعبة العطارة بالغرفة، أن يوميش رمضان والمكسرات ومستلزمات الشهر الكريم بكل أنواعها متوافرة في الأسواق، ولا يوجد أي نقص فيها، وهو ما ينطبق على أصناف العطارة المختلفة أيضًا.

وأشار خلال حوار مع «عالم المال»، إلى أن هناك تراجعا في أسعار بعض المنتجات، مقارنة بالعام الماضي، بنسبة وصلت لـ ٢٠٪.

تفاصيل كثيرة كشف عنها عبد الفتاح رجب العطار في سياق الحوار التالي:

عبد الفتاح رجب العطار رئيس شعبة العطارة:

70 % من مستلزمات رمضان مستوردة من الخارج.. وأسعار الياميش تراجعت 20 %

30 % تراجعا في القدرة الشرائية للمستهلكين وأسعار المشروبات الرمضانية بلا زيادة

في البداية حدثنا عن قطاع الياميش ومستلزمات شهر رمضان.. ما هو الوضع الحالى للسوق؟

ياميش رمضان والمكسرات ومستلزمات الشهر الكريم هذا العام متوفرة بكل أنواعها فى الأسواق والمحال التجارية والعطارة، ولا يوجد أى نقص فيها هذا العام، وهناك وفرة كبيرة فى البضائع، كما أن هناك تراجعًا في أسعار بعض المنتجات هذا العام مقارنة بالعام الماضى، كما توجد ارتفاعات لبعض المنتجات أيضًا عن العام السابق، ولكن بنسب بسيطة.

وما تقييمك لأسعار ياميش رمضان هذا العام؟

بالنسبة للأسعار، فعلى سبيل المثال الزبيب المصرى لدينا وفرة فى المنتج، وهو ١٠٠٪ محلى، ويتراوح سعره بين ٢٨٠ إلى ٣٠٠ جنيه، وقد شهد الزبيب المصرى تطورًا كبيرًا فى الجودة، ما جعله ينافس الزبيب الإيرانى، بل ويتفوق عليه من حيث السعر والجودة، وهو ما أدى إلى تراجع الاعتماد على الزبيب المستورد، وزيادة الصادرات المصرية منه خلال الفترة الأخيرة، ولدينا أيضًا وفرة فى القراصيا وقمر الدين، حيث تتراوح أسعار القراصيا هذا العام بين ٢٨٠ إلى ٣٢٠ جنيهًا، بعدما كانت فى العام الماضى تتراوح بين ٤٠٠ و٤٨٠ جنيهًا. أما قمر الدين فهو فى متناول الجميع، ويتراوح سعره من ٦٠ إلى ١٢٠ جنيهًا.

وعن أسعار جوز الهند، فقد شهد هذا العام زيادة طفيفة، حيث يتراوح سعر جوز الهند خالى الدسم ما بين ٢٠٠ إلى ٢٢٠ جنيهًا، بينما يتراوح سعر جوز الهند كامل الدسم ما بين ٢٤٠ إلى ٢٨٠ جنيهًا. أما البندق فقد شهد زيادة بسيطة أيضًا هذا العام نتيجة قلة المحصول، كما حدثت زيادة فى سعر المشمش بسبب قلة المحصول وضعف الإنتاج وارتفاع سعره فى بلد المنشأ، وبالتالى أدت هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة الأسعار.

أما أسعار المشروبات «الكركديه، العرقسوس، الدوم، التمر الهندى» الباردة، فهى مماثلة لأسعار العام الماضى، ولا يوجد بها أى زيادة، وذلك نتيجة لتزامن قدوم شهر رمضان الكريم مع فصل الشتاء، وبالتالى لا توجد درجات حرارة مرتفعة، وسيكون الطلب على المشروبات ضعيفًا مقارنة بفصل الصيف، الذى يشهد إقبالًا كبيرًا على هذه المشروبات. وبالنسبة إلى الكركديه فهو متوفر بشكل كبير، ولا صحة لزيادة سعره هذا العام، بل على العكس السلعة متوفرة بكثرة، وتراجع سعرها عن العام الماضى، حيث يتراوح سعره ما بين ١٨٠ إلى ٢٤٠ جنيهًا.

هل كل مكونات ياميش رمضان الموجودة في السوق مستوردة بالكامل؟

هناك إنتاج محلي بالطبع، مثل: التمر، والبلح الناشف الأسواني، وبلح الوادي، حيث يتراوح سعر التمر من ٤٠ إلى ٦٠ جنيهًا لبلح سيوة والوادي، بينما يتراوح سعر بلح أسوان ما بين ٦٠ إلى ٨٠ و١٠٠ و١٢٠ جنيهًا، وهناك أيضًا منتجات محلية مثل السودانى، والزبيب، والبلح، وقمر الدين، حيث إن جزءًا منه محلي، بينما باقى المنتجات كلها مستوردة، وفي الوقت نفسه هناك تراجعًا فى الأسعار بنسبة ٢٠٪ من إجمالي المعروض، في مقابل تراجع في القوة الشرائية للمستهلك بنسبة ٣٠٪، مرجعًا هذا التراجع إلى أن المستهلك في ظل هذه الظروف الاقتصادية أصبح يشترى احتياجاته فقط دون تخزين، خاصة أن منتجات ياميش رمضان تُعد سلعًا موسمية.

ما هو حجم الاستيراد بالنسبة لياميش رمضان؟ وهل هناك استقرار أم ارتفاع فى الأسعار بالسوق المحلية؟

هناك استقرار فى السوق المحلية بالنسبة لمنتجات ياميش رمضان، نتيجة لانخفاض سعر الدولار، وجهود الحكومة فى توفير العملة، الأمر الذي أدى إلى سيولة وسهولة في عمليات الاستيراد هذا العام، فعند توفير العملة الأجنبية «الدولار» وتغطية المستندات فى البنوك للتجار والمستوردين، تتم عملية الاستيراد بسلاسة، وبالتالي تتوفر السلع ويستقر السوق وتتراجع الأسعار، وهو ما يقضى على السوق السوداء، وفنحن نستورد بنسبة ٧٠٪ من الخارج مقابل ٣٠٪ إنتاج محلى بالنسبة لمستلزمات شهر رمضان، وكذلك بالنسبة لقطاع العطارة.

نود أن نتعرف على أسعار التوابل والعطارة هذا العام وهل الإنتاج المحلي يكفي السوق؟

أسعار معظم التوابل تراجعت هذا العام، ومنها على سبيل المثال الكمون، حيث تراجع سعره بعد أن كان ٦٠٠ جنيه، ليصل هذا العام إلى ما بين ٣٠٠ و٣٥٠ جنيهًا، وهناك أنواع من التوابل ننتجها محليًا، مثل الكراوية، والكمون، والشمر، والكزبرة، والحلبة، واليانسون، والزعتر العرايشي، فيما يتم استيراد بعض الأنواع الأخرى.

أما بالنسبة للأسعار، فيتراوح سعر الفلفل الأسود عند ٤٠٠ جنيه، والكزبرة ٨٠ جنيهًا، والشطة الحمراء ١٢٠ جنيهًا، والحبهان ٢٠٠٠ جنيه، وجوز الطيب ٥٥٠ جنيهًا، والقرفة الناعمة ما بين ١٦٠ إلى ٢٠٠ جنيه، وقرفة السيجار ٢٨٠ جنيهًا، والكركديه ٨٠ جنيهًا، والكركم ٦٣٠ جنيهًا.

وعن أسعار البن، أكد أن سعر البن هذا العام تراجع، خاصة أن البن له بورصة مستقلة عالميًا، حيث أصبح مشروب القهوة من المشروبات الأساسية لدى جميع الفئات، وحجم الإقبال عليه كبير، سواء في الكابتشينو أو النسكافيه، فجميعها مشروبات يعتمد أساسها على البن.

ماذا يحتاج قطاعا التجارة والصناعة للتحرك والانتعاش؟

يجب الاتجاه إلى التصنيع والتصدير، وفقًا لتوجهات القيادة السياسية، باعتبارهما محورى التجارة فى مصر. فالتصدير يوفر عملة أجنبية، والتصنيع والزراعة يوفران فرص عمل للعمالة المصرية، وبالتالى يتم توفير فرص عمل وتحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع والمنتجات.

من وجهة نظرك ما العوامل التي تؤدي إلى زيادة الصادرات والتصنيع المحلي؟

يجب توفير معارض خارجية للتجار والشركات والمصانع، إلى جانب تنظيم معارض للشركات الأجنبية بأسعار أقل، مع تقديم تسهيلات ودعم لهذه الشركات لعرض منتجاتها، مثل معرض «فود إفريكا»، الذي يقام سنويًا فى مصر، ويعد خطوة إيجابية وفرصة مميزة للتعارف بين الشركات والتجار والمصنعين، كما يتم تقديم دعم للعارض المصرى والمصنع المصرى، مع منح امتيازات للعارض الخارجي.

بعد تدخل الحكومة في أزمة الدولار مؤخرًا.. هل انخفضت فاتورة الاستيراد؟

خلال الفترة الماضية، وتحديدًا منذ عامين، انخفضت الفاتورة الاستيرادية نتيجة تراجع القوة الشرائية للمستهلك المصرى، حيث قلل من فاتورة الشراء الخاصة به، ومع زيادة معدلات النمو للفرد، أصبح المواطن يفكر فى أولويات الإنفاق، سواء للعطارة أو الطعام أو الأدوية أو الكهرباء أو المياه أو المواصلات، في ظل تعدد المتطلبات، وبالتالى بدأ المستهلك فى تقليل فاتورة الشراء، إلى جانب وجود بدائل محلية، فضلًا عن أن الظروف والأحداث العالمية كان لها أيضًا دور فى تقليل الفاتورة الاستيرادية.

يجب توفير معارض خارجية للتجار والشركات والمصانع ودعمها بالتسهيلات

الزبيب المصري شهد تطورا كبيرا في الجودة وأصبح ينافس الإيراني

حوار ـ أسامة عبد الله

المهندس محمد جاد مسؤول المبيعات التقني في المصرية لصناعة الصلب «اسبي»:

لدينا ما يقرب من 100 منتج ونركز على مدخلات صناعة الغسالات

قال المهندس محمد جاد، مسؤول المبيعات الفنية بالشركة المصرية لصناعة الصلب الشهيرة «اسبى»، الشركة الأولى في مصر، التي تعمل بتقنية البودرة «تلبيد مساحيق الفلزات»، أن الشركة تعمل في تصنيع جميع أنواع الجلب المكونة من البرونز والحديد طبقًا للمواصفات الأوروبية العالمية، ويتميز منتجها بخاصية التزييت التي تمنح للجلبة مواصفات ميكانيكية عالية وطول عمر أكبر.

الوردية الواحدة تنتج 3 ملايين قطعة شهريا ونستهدف الأسواق الإفريقية والخليجية

الشركة تمتلك 15 مكبسًا وهناك خطة للتوسع في صناعة السيارات

وأوضح أن الخامات المستخدمة عبارة عن بودرة معادن، ونظرًا لأن عملية تحويل المعدن إلى بودرة غير متوفرة محليًا في مصر، يتم استيرادها بالكامل من الخارج بنسبة ١٠٠٪، معربًا عن أمله في توفير هذه الخامات محليًا مستقبلا، مما سيساعد الشركة كمورد محلي يعمل مع الشركات المصرية، ويعتبر خطوة مهمة للصناعة المحلية.

وأشار إلى أن الشركة تنتج مكونًا محليًا يغذي الصناعات الأخرى، مثل شركات الأجهزة المنزلية الشهيرة، بما في ذلك العربي وتكنوجاز وفريش، بالإضافة إلى شركات جى إم سى للكباسات، وتوفر لها مكونات غذائية ضرورية لهذه الشركات، إلى جانب تصنيع التروس الخاصة بعلب الشوايات، وجميعها منتجات تصنعها الشركة محليًا.

وحول عدد منتجات الشركة، أكد جاد أن الشركة تمتلك ما يقرب من ١٠٠ منتج، مع التركيز على المنتجات التي تدخل في تصنيع الغسالات مثل «الجلب» وكماليات الكالون، التي تضم من ٥ إلى ١٠ منتجات، مشيرًا إلى وجود خطة للتوسع في صناعات أخرى مثل منتجات صناعة السيارات، التي أصبحت صناعة هامة وكبيرة جدًا، مع اهتمام كبير من الدولة بها خلال الفترة الأخيرة، ويأتي التشجيع على هذا القطاع باعتباره توجه الدولة الحالي والمستقبلي.

وأوضح أن خطوط الإنتاج تتكون من المكبس والفرن، بالإضافة إلى عمليات أخرى تشمل التنظيف والتبريد، لكن العملية الأساسية في خط الإنتاج هي المكابس، حيث ارتفع عدد المكابس من ٥ مكابس إلى ١٥ مكبسًا بسعة إجمالية تصل إلى ٢٠٠ طن، مع السعي للتوسع بشكل أكبر والتعاون مع شركات كبرى في السوق المصري بهدف إنتاج منتجات محلية بأيدي مصرية.

وعن حجم إنتاج الشركة، أشار إلى أنه في حالة تشغيل وردية واحدة يمكن إنتاج ٣ ملايين قطعة شهريًا، فيما تسعى الشركة حاليًا للتوسع في التصدير، من خلال التواصل والتعاون مع شركات تركية وأسواق أخرى، مستهدفة السوق الإفريقية والدول الخليجية، مع خطط للتوسع في ٢٠٢٦ إلى أسواق جديدة خارجية وسوق السيارات والدولي.

كما أوضح أن خطة الشركة تتضمن الاستحواذ على أسواق جديدة والمشاركة بالنجاح مع شركات مصرية أخرى وكبرى، مع التركيز على دعم المنتج المحلي. وعن مشاركتها في معرض التصنيع المحلي، أكد جاد أن الفائدة كبيرة جدًا للشركات المصرية للتعرف على عملاء جدد وشركات ومنتجات أخرى، مشيرًا إلى أن الشركة تسعى للاستفادة من كافة الفرص، سواء من خلال المعارض المحلية أو العالمية.

كما وصف مبادرات الصناعة للمصنعين بأنها خطوات إيجابية، وخاصة التسهيلات الجمركية والضرائب الجمركية التي تمنح للشركات التي تمتلك نسبة عالية من المكون المحلي، مؤكدًا أن توجه الدولة في الفترة الأخيرة نحو توطين الصناعة المحلية يعد خطوة إيجابية كبيرة.

أسامة عبد الله

طارق إبراهيم نائب رئيس مجلس إدارة شركة الطارق لتصنيع الكابلات ومنتجات البلاستيك:

نسعي لرفع معدل إنتاج الكابلات إلى 60 طنًا واللوحات إلى 200 طن خلال 2026

نعمل على تعزيز صادراتنا إلى الأسواق الإفريقية

قال محمد طارق إبراهيم، نائب رئيس مجلس إدارة شركة الطارق لتصنيع الكابلات ومنتجات البلاستيك، إن الشركة تقوم بتصنيع صناعات متعددة، منها قسم الأسلاك والكابلات الكهربائية «جهد منخفض» من النحاس والألومنيوم المسلح وغيره، بمادة بي في سي فائقة المرونة «سينجل، دبل، تربل».

وأضاف: «نصنع كابلات النحاس، والقسم الآخر نصنع سلك الورنيش الخاص بلف المواتير بجميع المقاسات من أول ٠,٢٥ إلى ٢٠ مليمتر، ويتحمل ٢٠٠ درجة مئوية. نصنع لوحات الكهرباء، ولوحات الكنترول، ولوحات العدادات بجميع المقاسات، بالإضافة إلى تصنيع لوحات خلايا الطاقة الشمسية، كما نصنع أيضًا كل مجرى الدكت البلاستيك بجميع مقاساتها من أول ١,٥ حتى ٨، ونصنع أيضًا جميع المواسير المعدنية، الصاج بالبوصة ونصف البوصة».

إنتاجنا من اللوحات بلغ 100 طن والكابلات وصل لـ30 طنا

وأوضح أن الشركة بدأت منذ فترة في التصدير لعدد من الدول الإفريقية، والمجاورة مثل السودان وليبيا، مشيرًا إلى أن حجم الإنتاج خلال الفترة الماضية كان ضعيفًا، ونسبة التصدير ١٠٪ والسوق المحلية ٩٠٪، ولكن حاليًا نسبة التصدير زادت وأصبحت ٣٠٪ و٧٠٪ للسوق المحلية، لافتًا إلى أن حجم الإنتاج زاد خلال الفترة الأخيرة نتيجة تحديث خطوط الإنتاج وخطوط جديدة في قسم الأسلاك.

كما أشار إلى أن حجم إنتاج اللوحات زاد بعد أن كان ٣٠-٤٠ طنًا، أما الآن فارتفع إلى ١٠٠ طن من اللوحات، بينما الكابلات قد تصل إلى ٣٠ طنًا سنويًا.

وقال أيضًا إن الشركة تصنع المنتجات البلاستيكية بجميع مقاسات الدكت المقفول، مقاسات الفلكسبل الحراري، ومقاسات المواسير وإكسسواراتها، بالإضافة إلى تصنيع المنتجات المعدنية مثل: اللوح الإلكتروني بجميع مقاساته، لوح الخطوط والعدادات بجميع أنواعها، وتصنيع جميع مقاسات اللوحات الخاصة وتبويرها.

وعن خطة الشركة خلال ٢٠٢٦، قال إبراهيم: «نستهدف تحديث خطوط إنتاج أكثر، وهو ما يزيد الطاقة الإنتاجية للشركة ويجعل التسويق أفضل وأعلى»، مضيفا: «نعمل في السودان بشكل كبير وليبيا أيضًا، وخلال الفترة المقبلة نستهدف السوق الإفريقي، مثل تنزانيا، وفي الخطة أيضًا نستهدف السوق الأوروبي والسوق الخليجي، متوقعًا زيادة الإنتاج من الكابلات إلى ٦٠ طنًا والكابلات ٢٠٠ طن من اللوحات خلال ٢٠٢٦.

وكشف عن انفتاح السوق المحلية بالنسبة لمنتجات الكابلات واللوحات الكهربائية، لأن الأعداد تزيد، خاصة مع زيادة الأماكن السكنية الجديدة والوحدات التي تم بناؤها مؤخرًا في العديد من المناطق الجديدة، بالإضافة إلى المصانع والمنشآت الصناعية، وكلها تحتاج إلى اللوحات والأسلاك ومستلزمات الكهرباء والعدادات.

وعن المواد الخام، أشار إلى أن المكون المحلي في منتجات الشركة يصل إلى ٩٠٪، وأن الاستثمارات الخاصة بالشركة تصل إلى ١٥ مليون جنيه، مشيدًا بالمبادرات الأخيرة التي أعلنت عنها وزارة الصناعة للمصنعين والمستثمرين، والتي تمثل خطوة جيدة للقطاع الصناعي، مطالبًا بالمزيد من هذه المبادرات لمساعدة الصناع، وهو ما ينعكس على نهضة الصناعة وزيادة المنتج المحلي.

وأكد إبراهيم أن المعارض الصناعية، مثل معرض التصنيع المحلي الذي نظمته وزارة الصناعة مؤخرًا، تمثل فرصة جيدة جدًا لمعرفة عملاء جدد، وشركات مصرية أخرى بشكل مباشر من غير وسيط، لافتًا إلى أن الشركة تخطط خلال الفترة المقبلة للمشاركة في كافة المعارض المعنية بالصناعة والتصنيع المحلي، سواء كانت محلية أو خارجية.

أسامة عبد الله

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

قال حســام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاســتثمار والمناطق الحرة السابق، إن مصر تمتلك مقومات قوية لجذب الاســتثمارات المحلية والأجنبية، مشيرًا إلى أن التحدي الحقيقي لا يكمن في التشريعات بقدر ما يرتبط بكفاءة وسرعة التنفيذ على أرض الواقع.

كما أكد أن تبســيط الإجراءات وإعادة هندستها قبل ميكنتها يمثلان حجر الأساس لتحسين مناخ الاســتثمار، لافتًا إلى أن الوقت يُعد تكلفة حقيقية على المســتثمر وأن أي تأخير ينعكس مباشرة على حجم العائد وفرص النمو.

وأوضــح في حواره مع «عالم المال» أن تجربته في الانتقــال من القطاع الخاص إلى موقع صنع القرار أسهمت في ترسيخ فلسفة جديدة لإدارة ملف الاستثمار تقوم على إدارة النتائج لا الإجراءات وتسريع اتخاذ القرار وربط كل خطوة بقيمة مضافة واضحة مع الحفاظ على الدور التنموي للدولة، كما كشف عن كواليس مراجعة الإجراءات داخل هيئة الاستثمار، وإلى الحوار.

حسام هيبة الرئيس السابق للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:

حذفنا 66 % من المستندات غير الضرورية لاعتماد الجمعيات العمومية للشركات

- قانون الشركات الجديد يستهدف تسهيل الدخول للسوق وفق الممارسات العالمية
- الغزل والنسيج والصناعات الهندسية تقود التحول نحو الاستثمار الصناعي
- منصة التراخيص تعتمد على أدوات رقمية متقدمة والذكاء الاصطناعي
- توحيد التراخيص داخل منصة واحدة أنهى التعامل مع عشرات الجهات

كيف أثر انتقالك من القطاع الخاص إلى موقع صنع القرار في رؤيتك لكيفية تسريع الإجراءات؟

تكليفي من الدولة لم يكن بهدف تسريع الإجراءات فقط وإنما إحداث تغيير في الفكر الذي يُدار به ملف الاستثمار فالانتقال من القطاع الخاص إلى موقع صنع القرار حمل معه عقلية مختلفة تقوم على أن الوقت تكلفة حقيقية وأي تأخير ينعكس مباشرة على حجم الاستثمار والعائد منه وبناءً على هذا التكليف تم التركيز على تقليل زمن الإجراءات ورفع كفاءة التشغيل وربط كل خطوة بقيمة مضافة واضحة مع الحفاظ على دور الدولة في تحقيق التنمية وتوفير فرص العمل فالهدف لم يكن إدارة الإجراءات في حد ذاتها بل إدارة النتائج وتسريع اتخاذ القرار بما يخدم مناخ الاستثمار ويشجع مشاركة القطاع الخاص.

ما أبرز مميزات القطاع الخاص التي حرصت على إدخالها في آليات عمل الهيئة العامة للاستثمار؟

ركزت في المقام الأول على العنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي لأي عملية تطوير فنجاح أي تغيير في الإجراءات مرهون بقناعة القائمين على تنفيذه ولذلك كان التحدي الأول هو بناء قناعة مشتركة داخل الهيئة وفتح المجال لتبادل الآراء والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة والتي قد تكون في بعض الأحيان أكثر صوابًا وهذا النهج تعلمته في القطاع الخاص حيث تقوم بيئة العمل على الحوار وتقبل النقد وهو ما حرصت على تطبيقه داخل الهيئة منذ البداية ومع استمرار النقاش توصلنا إلى قناعة بأن تبسيط الإجراءات في حد ذاته يُعد إحدى أدوات جذب الاستثمار لأن تحسّن تجربة المستثمر يدفعه لاتخاذ قرار الدخول إلى السوق.

وكيف بدأت خطوات تبسيط الإجراءات داخل الهيئة العامة للاستثمار؟

انطلق العمل من الإجراءات التي تقع ضمن نطاق مسؤولية الهيئة مباشرة باعتبارها الجزء الذي نملك التحكم فيه وعلى الرغم من أن الهيئة تُعد الواجهة الرئيسية أمام المستثمر فإن الواقع يشير إلى وجود أكثر من ٤٠ جهة مختلفة تشارك في إصدار الموافقات والتراخيص وبدأنا بمراجعة تفصيلية لكافة الخدمات التي تقدمها الهيئة، ومن بينها إجراءات توثيق الجمعيات العمومية ومجالس الإدارات والتي كانت تتطلب عددًا كبيرًا من المستندات والخطوات وتستغرق وقتًا طويلًا وبعد مراجعتها من الناحيتين القانونية والعملية تبين أن بعض المتطلبات لم تعد ضرورية إذ كانت قد طُلبت في السابق لأغراض استيضاحية ثم تحولت بمرور الوقت إلى قاعدة عامة.

وما النتائج التي أسفرت عنها مراجعة هذه الإجراءات؟

تم طرح الأمر على الزملاء داخل الهيئة لتحديد المستندات والإجراءات التي يمكن الاستغناء عنها عند اعتماد الجمعيات العمومية للشركات، وأسفر ذلك عن قرار جماعي بحذف نحو ٦٦٪ من المتطلبات دون أي إخلال بالإطار القانوني، وبمجرد وضوح الرؤية اتخذت قرار فوري بتنفيذ هذه التعديلات وهو ما يعكس فكر القطاع الخاص القائم على سرعة اتخاذ القرار عند توافر المعلومات الكافية، وقد أحدث هذا الإجراء أثرًا إيجابيًا سريعًا انعكس على تجربة المستثمرين.

هل توقفت عملية التطوير عند هذا الحد؟

ولم تتوقف عملية التطوير بل تبين أن هناك فرصًا إضافية للتحسين تتطلب التنسيق مع جهات وهيئات أخرى ومن هنا بدأنا المرحلة الثانية والتي تمثلت في ميكنة الإجراءات على أن يسبقها تبسيط، وإعادة هندسة هذه الإجراءات لضمان كفاءتها قبل تحويلها إلى منظومة رقمية وفي هذا الإطار تم إطلاق مشروع إعادة هندسة الإجراءات وإنشاء منصة موحدة للتراخيص والموافقات الخاصة بمزاولة الأنشطة الاستثمارية وقد قمت بتوقيع العقود الخاصة بالمشروع قبل مغادرتي الهيئة.

وما طبيعة وحجم التحدي المرتبط بملف التراخيص؟

نتعامل مع اقتصاد متنوع وواسع النطاق حيث يتجاوز عدد الأنشطة الاقتصادية ٣٤٠ نشاطًا رئيسيًا يندرج تحت كل منها عدد كبير من الأنشطة الفرعية ولكل نشاط متطلبات ورسوم مختلفة وكانت إحدى الإشكاليات الرئيسية تتمثل في عدم وجود حصر شامل ومتكامل لكافة هذه التراخيص والرسوم وهو ما تطلب جهدًا كبيرًا لتوثيقها وحصرها بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة.

كيف تم التعامل مع هذا التعقيد؟

جرى العمل على حصر جميع الأنشطة والتراخيص والرسوم من خلال إعادة هندسة الإجراءات وبالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بإصدار الموافقات، وكان الهدف النهائي هو توحيد جميع هذه الإجراءات داخل منصة إلكترونية واحدة، تتيح للمستثمر معرفة المتطلبات وتقديم الطلبات، وسداد الرسوم والحصول على التراخيص دون الحاجة إلى التعامل المباشر مع أكثر من جهة.

نود أن نعرف كيف تم تصميم المنصة الموحدة لتنفيذ رؤية الهيئة في تبسيط إجراءات الاستثمار؟

تقوم المنصة على تمكين المستثمر من تحديد نشاطه ومتطلباته إلكترونيًا باستخدام أدوات رقمية متقدمة بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي، ثم استكمال الإجراءات وتحميل المستندات وسداد الرسوم وصولًا إلى إصدار الترخيص، وهذا المشروع تطلب وقتًا وجهدًا كبيرين لتوحيد الرؤى بين مختلف الجهات واستغرق العمل التحضيري له ما يقرب من عامين.

وإلى أين وصل المشروع قبل مغادرتكم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة؟

تم توقيع عقود التنفيذ مع الشركة المنفذة وهي مصرية قبل مغادرتي الهيئة مع وضع جدول زمني للتنفيذ ١٨ شهرًا، والمشروع في صورته المستهدفة يعد من المشروعات المتقدمة وغير موجود في دول عالمية من حيث درجة التكامل بين الجهات المختلفة.

على ضوء تجربتكم في قيادة ملف الإصلاح الإداري.. هل ترون أن الميكنة وحدها كافية لتحسين مناخ الاستثمار؟

الميكنة في حد ذاتها ليست الهدف، بل هي وسيلة للوصول إلى هدف أكبر وهو تيسير بيئة الأعمال والهدف الأساسي هو تسهيل الإجراءات على المستثمر بحيث لا يضطر إلى إضاعة وقت طويل أو بذل جهد كبير أو دفع تكاليف غير واضحة ومن هنا يأتي دور الميكنة كأداة لتبسيط الخدمة سواء عند استخراج رخصة أو بدء نشاط أو الحصول على موافقة.

وكيف ترجمت إعادة هندسة الإجراءات إلى نتائج ملموسة على الأرض؟

نحن ننظر إلى مواضع الصعوبة في الإجراءات ونعمل على تبسيطها فقد يكون هناك إجراءً يتطلب ٣٠ مستندًا فنراجعه ونختصره إلى ٩ فقط، وهنا نكون خفضنا الوقت والجهد وعدد المستندات، فيصبح طالب الخدمة أكثر رضا ومقدم الخدمة الحكومي أيضًا يستفيد لأن عبء العمل يقل والموظف الذي كان يراجع ٣٠ ورقة أصبح يراجع ٩ فقط، وبالتالي تزيد كفاءة التشغيل ويرتفع عدد المتعاملين الذين يمكن خدمته يوميًا.

ماذا غير التحول الرقمي في بيئة العمل داخل الجهات المانحة للتراخيص؟

كذلك التحول الرقمي يقلل التكدس داخل الجهات الحكومية وبدلًا من حضور آلاف الأشخاص إلى مقر واحد، يمكنهم تقديم الطلبات إلكترونيًا ما يتيح بيئة عمل أفضل للموظف، ويزيد إنتاجيته إذن المنظومة لا تقوم فقط على تعيين أشخاص أكفاء بل على مكان مناسب وأدوات حديثة وإجراءات مبسطة، وهذه هي فلسفة إعادة هندسة الإجراءات.

وكيف ساعدت التكنولوجيا في تحقيق التوازن بين التطوير والاستقرار التشريعي؟

التكنولوجيا تساعدنا في هذا الاتجاه لأنها تتيح مرونة في التطوير المستقبلي دون هدم كامل للمنظومة، والمهم ألا نكتفي بتحويل الإجراءات الورقية إلى رقمية فقط لأن هذا يعني أننا أنفقنا أموالًا دون تحقيق فائدة حقيقية والمطلوب هو تبسيط الإجراء أولًا ثم ميكنته.

برأيك كيف أثرت تجربة الرخصة الذهبية على آليات العمل في هيئة الاستثمار؟

هذه التجربة كانت مصدر إلهام لتطوير آليات العمل الحكومي نفسها فالفكرة لم تكن في المشروع فقط بل في سرعة الإجراءات وسهولة التعامل وهو ما انعكس على التفكير في إنشاء منصات رقمية موحدة تُيسر رحلة المستثمر بحيث تصبح الإجراءات أوضح وأسرع من خلال نظام مترابط بدل التنقل بين جهات متعددة.

من واقع خبرتكم.. كيف يمكن إدارة توقعات المستثمرين تجاه سرعة الإصلاح الإداري؟

المهم هنا هو إدارة التوقعات بواقعية فإذا وضعت هدفًا غير قابل للتحقيق فقد تحقق تقدمًا فعليًا لكن تشعر بالفشل لأنك لم تصل إلى السقف المثالي لذلك نضع أهدافًا واقعية مع قدر من الطموح نحققها أولًا ثم نرفع السقف تدريجيًا وبهذه الطريقة نصل في النهاية إلى المستوى الذي نطمح إليه ولكن عبر مسار مستدام ومدروس.

وكيف يمكن أن تشجع الدولة الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص في إدارة المشروعات الكبرى؟

الدولة بالفعل تحركت في هذا الاتجاه عبر منهج واضح ومعلن وأهم خطوة في هذا المسار كانت وثيقة سياسة ملكية الدولة، فهذه الوثيقة حددت بصورة صريحة القطاعات التي ستظل الدولة متواجدة فيها خاصة ما يتعلق بالأمن القومي، مثل الصناعات الحربية وبعض المرافق الاستراتيجية وهو أمر طبيعي ومشروع وفي المقابل أوضحت الوثيقة القطاعات التي ستنسحب منها الدولة والقطاعات التي ستوجد فيها بالشراكة مع القطاع الخاص، والرسالة هنا كانت واضحة وهي أن الدولة تفسح المجال للقطاع الخاص للعمل في النسبة الأكبر من الأنشطة الاقتصادية مع تقليص وجودها المباشر وهو ما يعكس تحولًا من دور «المنافس» إلى دور المنظم والشريك.

وما الضمانات الفعلية لمبدأ تكافؤ الفرص بين الدولة والقطاع الخاص؟

لتعزيز هذا التوجه تم اتخاذ خطوات لضمان تكافؤ الفرص ومن بينها تعديل القوانين التي كانت تمنح بعض الكيانات الاقتصادية التابعة للدولة مزايا تنافسية، حيث تم إلغاء هذه الامتيازات كذلك تم دعم دور جهاز حماية المنافسة، وتحديث تشريعاته بما يتماشى مع المعايير الدولية لضمان أن تحكم السوق قواعد المنافسة العادلة دون أفضلية لجهة على حساب أخرى.

وما الآليات التي تم وضعها لتطبيق الشراكة على أرض الواقع؟

على مستوى التنفيذ فهناك آليات مؤسسية واضحة للشراكة أبرزها وحدة مشاركة القطاع الخاص PPP Unit بوزارة المالية، والتي تضع معايير وإجراءات طرح المشروعات بنظام الشراكة، ومن خلال هذه الوحدة تم طرح مشروعات في قطاعات مثل محطات الكهرباء وتحلية المياه والمستشفيات والمدارس بحيث تظل الأصول مملوكة للدولة بينما يتولى القطاع الخاص الإدارة والتشغيل وفق معايير أداء واضحة.

نريد معرفة كيف يتم التعامل مع الأصول العقارية للدولة في إطار هذه الشراكات؟

تمثل الثروة العقارية للدولة جزءًا مهمًا من الموارد الوطنية وفي بعض الحالات لا يكون بيع الأصول مجديًا اقتصاديًا، مثل: مباني وزارة الخارجية ومباني الوزارات في وسط البلد، لذلك تم وضع هذه الأصول تحت إدارة الصندوق السيادي المصري، بحيث يشارك في المشاريع دون بيع الأصول ويقوم القطاع الخاص بتطويرها وإدارتها بما يخدم الخطة الاقتصادية مثل تطوير السياحة وتقديم منتجات عالية الجودة تجذب السياح بما يسهم في زيادة العوائد وتقليل الفجوة التمويلية.

وما دور الصندوق السيادي المصري في تعزيز هذه الشراكات؟

يلعب الصندوق السيادي المصري دورًا مهمًا في تعظيم الاستفادة من أصول الدولة غير المستغلة، فبدلًا من بيع هذه الأصول يتم إدخالها كشراكات استثمارية مع القطاع الخاص بهدف تطويرها وتحقيق عائد مستدام طويل الأجل فالصندوق لا يستهدف الربح السريع بل يركز على استدامة العائد وتعظيم قيمة الأصول لصالح الأجيال القادمة وهو ما يعكس فكرًا استثماريًا مؤسسيًا طويل المدى.

هل ما زالت هناك تحديات تواجه هذه الشراكات؟

بطبيعة الحال ما زالت هناك تحديات إجرائية تتعلق بالروتين وبسرعة الدورة المستندية والحصول على الموافقات لكن العمل جار على تبسيط هذه الإجراءات وتقليل مدتها في المجمل ويمكن القول إن الإطار التشريعي والمؤسسي للشراكة أصبح موجودًا وواضحًا والدولة تتحرك تدريجيًا من دور المنفذ إلى دور الشريك والمنظم الذي يتيح للقطاع الخاص قيادة الإدارة والتشغيل في العديد من المشروعات الكبرى.

بما أنك أدرت صناديق استثمارية.. كيف تقيم مسألة توافر تمويل المشروعات في مصر حاليًا؟

التمويل في حد ذاته ليس أزمة في مصر حاليًا، فالمال متوافر محليًا وعالميًا ويجري دائمًا خلف الفرص الجيدة فالتحدي الحقيقي يتمثل في ندرة الفرص القابلة للتنفيذ بسبب تعقيد الإجراءات وطول الموافقات وضعف سرعة التنفيذ كما أن حجم الأموال داخل النظام المصرفي الرسمي لا يتناسب مع حجم الفرص المتاحة ما يخلق فجوة تمويلية يتم تعويضها بالاستثمار الأجنبي في حين توجد سيولة ضخمة داخل الاقتصاد غير الرسمي تحتاج إلى حوافز ومنتجات مصرفية مبتكرة لدمجها في السوق.

هل نحن في حاجة إلى إنشاء مناطق حرة جديدة في الوقت الحالي؟

نعم نحن في حاجة حقيقية إلى مناطق حرة جديدة وقد حصلنا بالفعل على أربع موافقات لإنشاء مناطق حرة في كل من العلمين الجديدة، وبرج العرب الجديدة، و٦ أكتوبر الجديدة، والعاشر من رمضان الجديدة، ونسعى إلى الحصول على المزيد مستقبلًا خاصة وأن التوسع في المناطق الحرة أصبح ضرورة لمواكبة الطلب الاستثماري المتزايد، وجذب الصناعات التصديرية، وتوفير بيئة تنافسية قادرة على استيعاب الاستثمارات طويلة الأجل.

هناك توجه جديد بعدم الاعتماد على الصفقات السريعة وتوجيه بوصلة الاستثمار نحو الصناعة.. فما أبرز المجالات القادرة على تحقيق هذا المستهدف؟

تعد صناعة الغزل والنسيج من أبرز القطاعات القادرة على تحقيق هذا المستهدف في ظل ما تمتلكه مصر من طاقات إنتاجية كبيرة سواء في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى أو في القطاع الخاص إلى جانب الاستثمارات الجديدة التي دخلت القطاع مؤخرًا فضلًا عن توافر الخامات محليًا، وهو ما أسهم في رفع نسبة المكون المحلي إلى نحو ٦٥٪، وفي هذا الإطار نجحت مصر في جذب أكبر شركة عالميًا في صناعة الغزل والكتان والتي حصلت على الرخصة الذهبية والعمل بنظام المناطق الحرة، وبدأت بالفعل تشغيل مصنعها على أن تصل إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة في أقصى تقدير مع بداية العام المقبل.

كما تبرز الصناعات الهندسية والتكنولوجية كأحد المحركات الرئيسية للنمو الصناعي وفي مقدمتها صناعة الإلكترونيات خاصة أجهزة التلفزيون للعلامات التجارية العالمية والمحلية مع تنام ملحوظ في الإعتماد على التصنيع المحلي بدلًا من الاستيراد إلى جانب صناعات السيارات والأجهزة المنزلية، التي شهدت توسعات متكررة لدى غالبية الشركات العاملة بها كذلك تمثل صناعات مواد البناء مثل: الأسمنت والحديد والعوازل قطاعات واعدة لا سيما في ظل إصدار رخص جديدة مؤخرًا ليس فقط لتلبية احتياجات السوق المحلية وإنما أيضًا لدعم جهود إعادة الإعمار في ليبيا والسودان وغزة فضلًا عن إعادة التصدير إلى الأسواق الخارجية

وهل هناك أبعاد استثمارية أخرى خارج القطاع الصناعي؟

نعم فهناك ملف تطوير المناطق ذات الطابع المميز مثل وسط البلد، يحمل بُعدًا استثماريًا وسياحيًا مهمًا وهناك مخططات لإعادة إحياء هذه المناطق تراثيًا واقتصاديًا ما يفتح فرصًا جديدة في مجالات السياحة والخدمات والأنشطة الثقافية والتجارية.

وكيف يمكن معالجة التحديات داخل الجهاز الإداري؟

نحتاج إلى تحسين بيئة العمل داخل الجهاز الإداري نفسه وجزء كبير من التعطيل ناتج عن الخوف من اتخاذ القرار وليس عن الفساد المالي فالموظف أحيانًا يتردد في اتخاذ قرار إداري سليم خوفًا من المساءلة والمطلوب نظام واضح للمساءلة يفرق بين الخطأ غير المقصود والفساد المتعمد ويشجع على الجرأة المسؤولة بدل الجمود لأن المنظومة الإدارية الحكومية ليست لديها جرائه ناحية اتخاذ القرار.

هل نحن في حاجة إلى تشريع جديد أو قوانين إضافية لتحفيز الاستثمار أم أن قانون الاستثمار الحالي كاف؟

إطلاقًا لا أرى أننا في حاجة إلى تشريع جديد لأن قانون الاستثمار الحالي يتضمن بالفعل حزمة كبيرة من الحوافز ستنتهي في ٢٠٢٩ ولا توجد أزمة في النصوص القانونية بقدر ما توجد أزمة في التطبيق.

كيف تقيم تطبيق الحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار؟

المشكلة الأساسية أن هناك حوافز مقررة في القانون وتنتهي صلاحيتها في عام ٢٠٢٩ لكنها لا تُطبّق على أرض الواقع فإذا تم تطبيق هذه الحوافز بالشكل الصحيح فإن مناخ الاستثمار سيشهد طفرة حقيقية وهذا الملف موجود بالفعل لدى وزير الاستثمار ويتم العمل عليه حاليًا خاصة فيما يتعلق بتفعيل الحوافز القائمة.

وهل تم تقييم هذه الحوافز مقارنة بدول أخرى؟

نعم في فترة تولي الدكتورة هالة السعيد وزارة التخطيط عرضت الحوافز الاستثمارية على الجهات الدولية المختصة وكانت النتيجة أن هذه الحوافز تُعد من بين الأفضل لكن التحدي الحقيقي ليس في جودتها بل في كيفية تنفيذها.

إذن أين تكمن المشكلة تحديدًا؟

المشكلة أننا نصدر قوانين جيدة للغاية لكن عند مرحلة التطبيق تظهر العراقيل إما لا يتم التطبيق من الأساس أو تصدر لوائح تنفيذية وإجراءات تُفرغ القانون من مضمونه وتُبعده عن أهدافه الحقيقية.

وهل ترون أن اللوائح التنفيذية تمثل عائقًا؟

في كثير من الأحيان نعم لأن اللوائح والإجراءات يتم التعامل معها وكأنها في مرتبة القانون نفسه رغم أنها صادرة بقرارات إدارية ويمكن تعديلها سواء من رئيس هيئة أو وزير لذلك من الضروري مراجعة أسباب فرض هذا الكم من الروتين الذي لا يرتبط بمقومات الدولة أو حجمها وإنما هو عائق إجرائي بحت يعرقل الاستثمار.

بعد تركككم الهيئة العامة للاستثمار.. هل كانت هناك مشروعات تشريعية كنتم تعملون عليها؟

نعم قبل مغادرتي الهيئة كنت قد شكلت لجنة لإعداد مشروع قانون جديد للشركات وليس قانون استثمار بهدف مواكبة التحول الرقمي والمنصة الرقمية الجاري العمل عليها حاليًا.

برأيك ما الفلسفة الرئيسة التي انطلق منها مشروع قانون الشركات الجديد؟

الهدف الأساسي كان تسهيل دخول السوق وتبسيط إجراءات التأسيس مع إعادة النظر في الطريقة التقليدية التي تُؤسس بها الشركات حاليًا بحيث تتماشى مع الممارسات العالمية الحديثة وليس فقط مع الإطار المحلي.

وما أبرز الإشكاليات التي تواجه الشركات القائمة حاليا؟ وما أنواع هذه الشركات؟

أحد أبرز الإشكاليات التي تناولها المشروع هو تعدد أشكال الشركات ووجود أنواع انتفى الغرض منها وأصبحت غير ملائمة للتطورات الحالية مثل الشركات الفردية فاليوم لدينا نموذج شركة الشخص الواحد، وبالتالي كان التوجه هو توحيد المفهوم والاكتفاء بشركة الشخص الواحد بدلًا من استمرار كيان الشركة الفردية بصورته القديمة.

ما رسالتك للمستثمرين من واقع تجربتك كمسؤول عن ملف الاستثمار وخبرتك في القطاع الخاص؟

رسالتي للمستثمرين المصريين والأجانب أن الفرصة للاستثمار في مصر متاحة اليوم وليس غدًا وأن التردد غير مبرر فالتاريخ الاستثماري لمصر على مدار ٣٠ عامًا الماضية يظهر أن نحو ٨٠ إلى ٨٥ ٪ من الاستثمارات، التي دخلت السوق حققت عوائد أعلى من متوسط السوق ما يجعل مصر سوقًا واعدة وقادرة على تقديم فرص حقيقية للعائد والنمو فالبلاد تشهد تغييرات ملموسة ونتائج سريعة نتيجة التوجه الواضح للدولة نحو التطوير والإصلاح وهو ما يفرض تحديات طبيعية ترتبط بأي عملية تحديث لكن التوجه أصبح محددًا وواضحًا، وهذا هو الوقت المناسب للاستثمار.

كما أن المؤشرات تشير إلى أن السنوات القليلة القادمة ستشهد استقرارًا أكبر في التجارة العالمية بعد انتهاء أزمات الحرب التجارية الحالية إلى جانب استقرار محلي في السياسات المالية والنقدية مما سيزيد فمن يبدأ استثماره اليوم سيحصل على فرصة الريادة وسيستفيد من هذا التوقيت الاستراتيجي وهو السبب في شعاري خلال عملي في الهيئة العامة للاستثمار مصر مستعدة للاستثمار الآن.

حوار علياء حسين

التكنولوجيا تتيح التطوير المستمر دون هدم المنظومة التشريعية

إدارة الأصول العقارية عبر الصندوق السيادي أفضل من بيعها

توحيد أشكال الشركات ضرورة بعد تطور نموذج شركة الشخص الواحد

تجربة الرخصة الذهبية مصدر الإلهام لتطوير آليات العمل الحكومي

مصر بحاجة لمناطق حرة جديدة لمواكبة الطلب الاستثماري المتزايد

التمويل متوافر لكن نقص الفرص القابلة للتنفيذ هو الأزمة الحقيقية

الحوافز الاستثمارية المصرية بين الأفضل دوليًا لكن التنفيذ ضعيف

الحوار الداخلي مفتاح أي إصلاح حقيقي في مناخ الاستثمار

التطوير لم يتوقف وميكنة الإجراءات سبقتها إعادة هندسة شاملة

التحول الرقمي حسّن بيئة العمل ورفع إنتاجية موظفي الحكومة

الدكتور صلاح مصيلحي رئيس جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية:

الإنتاج المحلي يتخطى مليوني طن سنويا.. ونحقق الاكتفاء الذاتي بنسبة 92 %

قال الدكتور صلاح مصيلحي، رئيس جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، إن الدولة المصرية تولي القطاع اهتمامًا خاصًا نظرًا لدوره الحيوي في دعم الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني، مؤكدًا أن الاستزراع السمكي يمثل الركيزة الأساسية للإنتاج المحلي من الأسماك، حيث يسهم بنسبة ٨٠٪ من إجمالي الإنتاج السنوي البالغ نحو ٢,٠٢٦ مليون طن.

وأضاف خلال حواره، أن الهيئة نفذت العديد من المشروعات القومية الحديثة، مثل مشروع غليون ومشروع الفيروز ومشروعات قناة السويس، والتي ساهمت في زيادة الإنتاج وتطوير البنية التحتية للمزارع السمكية والبحيرات، مشيرًا إلى أن رؤية مصر ٢٠٣٠ تستهدف رفع حجم الإنتاج السمكي إلى ٢,٥ مليون طن بحلول عام ٢٠٣٠.. وإلى نص الحوار...

ما أبرز التحديات التي تواجه تنمية الثروة السمكية في مصر؟

تواجه تنمية الثروة السمكية في مصر حزمة من التحديات المتداخلة، تبدأ بالمعوقات الفنية التي تشمل صعوبات توفير الزريعة والإصبعيات، خاصة في مجال الاستزراع البحري، إلى جانب مشكلات جودة المياه داخل المزارع السمكية، وغياب برامج تطبيقية فعالة للحماية من الأمراض، لا سيما الميكروبية والطفيلية.

كما تبرز معوقات بيئية وإدارية تتمثل في تعدد وتضارب جهات الإشراف على المزارع السمكية، فضلًا عن القيود المفروضة على استيراد مستلزمات العملية الإنتاجية، ما يؤثر على كفاءة التشغيل واستدامة الإنتاج.

وتشمل التحديات أيضًا معوقات تمويلية، إذ يتطلب إنشاء المزارع السمكية بنية أساسية ضخمة ورأس مال كبير في المراحل الأولى، وهو ما يمثل عبئًا على شباب الخريجين وكثير من المستثمرين، وعلى الصعيد العلمي والمعرفي، يعاني القطاع من نقص التدريب المتخصص في التحكم بجودة البيئة المائية وتحسين الظروف البيئية للإنتاج بنظم صديقة للبيئة وعالية الجودة، إلى جانب صعوبات تفريخ الأسماك خاصة البحرية والقشريات، وتعدد مشكلات رعاية الزريعة، والحاجة إلى تطوير تصميم وإنشاء المزارع السمكية الصديقة للبيئة، وتحديث مستلزمات الإنتاج.

كما تواجه الثروة السمكية معوقات تشريعية تفرضها المتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستجدة، والتي تستدعي مراجعة دورية للتشريعات المنظمة لأنشطة القطاع سواء في مجال المصايد أو المزارع السمكية والتنظيمات التعاونية.

يضاف إلى ذلك تحديات مرتبطة بالأسواق، أبرزها ضعف جودة البيانات الإحصائية لقطاع الاستزراع السمكي وعدم توافقها مع المعايير الدولية، فضلا عن عدم تجمع المنتجين في مناطق تسويقية منظمة، الأمر الذي يرفع التكلفة ويؤثر سلبًا على الربحية والقدرة التنافسية.

وكيف تقيمون وضع الثروة السمكية في مصر حاليًا لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والمناخية التي يشهدها العالم؟

يعد قطاع الثروة السمكية أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في الدول التي تمتلك سواحل بحرية ممتدة أو بحيرات ومسطحات مائية داخلية، ويرتبط هذا القطاع ارتباطا وثيقًا بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يجعله ركيزة أساسية في خطط التنمية الشاملة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يساهم قطاع الثروة السمكية في دعم الأمن الغذائي باعتباره مصدرًا مهمًا للبروتين الحيواني، حيث يوفر غذاءً صحيًا وبأسعار مناسبة لشرائح واسعة من السكان، لا سيما في المناطق الساحلية، كما يسهم في دفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وزيادة الدخل القومي، وتنشيط حركة التجارة والاستثمار المرتبطة بأنشطة الصيد والاستزراع والتصنيع السمكي.

ويمثل القطاع كذلك أحد مصادر دعم الصادرات، إذ تُعد المنتجات السمكية من السلع المهمة في التجارة الخارجية للعديد من الدول، بما ينعكس على زيادة حصيلة النقد الأجنبي وتحسين الميزان التجاري، إلى جانب ذلك، يجذب قطاع الثروة السمكية استثمارات محلية وأجنبية تسهم في تطوير البنية التحتية، وتحديث التقنيات المستخدمة في الإنتاج والتصنيع، وتعزيز القيمة المضافة للمنتج السمكي، بما يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني ويعزز استدامة الموارد الطبيعية.

وما أبرز ملامح استراتيجية الهيئة لتطوير قطاع الثروة السمكية خلال المرحلة الحالية؟

تضع الدولة المصرية قطاع الثروة السمكية ضمن أولوياتها التنموية، انطلاقًا من دوره الحيوي في دعم الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الطموحة التي تستهدف تطوير هذا القطاع ورفع كفاءته واستدامته، وفي مقدمة هذه الأهداف العمل على زيادة إنتاج الأسماك، سواء من خلال تطوير الصيد التقليدي أو التوسع في الاستزراع السمكي، مع التركيز على تنويع الأنواع المستزرعة ورفع معدلات الإنتاجية داخل المزارع السمكية.

كما تستهدف الدولة تحسين جودة المنتجات السمكية من خلال تطبيق معايير الجودة العالمية على مختلف مراحل الإنتاج، إلى جانب تطوير البنية التحتية الخاصة بالتخزين والنقل والتوزيع بما يضمن الحفاظ على جودة المنتج وتقليل الفاقد.

وهل هناك أسواق مستهدفة للتوسع في التصدير؟

تسعى مصر إلى فتح أسواق جديدة خاصة في الأسواق الأوروبية والآسيوية والأفريقية، والحصول على شهادات الجودة الدولية التي تسهم في تسهيل النفاذ إلى هذه الأسواق وزيادة القدرة التنافسية.

وتولي الدولة اهتمامًا خاصًا بتطوير أنشطة الاستزراع السمكي المستدام عبر التوسع في المشروعات الحديثة واستخدام تقنيات متطورة مثل الاستزراع في الأقفاص العائمة، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المائية، كما يأتي الحفاظ على البيئة البحرية ضمن الأهداف الرئيسية، من خلال تطبيق قوانين صارمة لمكافحة الصيد الجائر والحد من التلوث البحري، وإنشاء مناطق محمية للحفاظ على التنوع البيولوجي وضمان استدامة المخزون السمكي.

وفي البعد الاجتماعي والاقتصادي، تستهدف خطط الدولة توفير فرص عمل جديدة للشباب، خاصة في المناطق الساحلية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الثروة السمكية، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن توفير العملة الصعبة من خلال التوسع في الصادرات السمكية.

إلى أي مدى نجحت خطط الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك؟

يبلغ حجم الإنتاج السنوي لمصر من الأسماك نحو ٢,٠٢٦ مليون طن، ويُعد الاستزراع السمكي الركيزة الأساسية لهذا الإنتاج، حيث يمثل حوالي ٨٠٪ من إجمالي الكميات المنتجة بما يعادل ١,٦ مليون طن، في حين تسهم المصايد الطبيعية بنسبة ٢٠٪ فقط، وبحجم إنتاج يقدر بنحو ٤٢٦ ألف طن.

ويسهم هذا الإنتاج المحلي في توفير نحو ٢٠ كيلو جرامًا من الأسماك سنويًا للمستهلك المصري، محققًا نسبة اكتفاء ذاتي تصل إلى ٩٢٪، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لقطاع الثروة السمكية في دعم الأمن الغذائي.

كما يصل متوسط نصيب الفرد عالميًا من استهلاك الأسماك ٢٠,٧ كيلو جرام سنويًا، وفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٥، ما يضع مصر في مستوى قريب من المتوسط العالمي بفضل التوسع في أنشطة الاستزراع السمكي.

ما حجم صادرات مصر من الأسماك حاليًا؟

شهد قطاع الثروة السمكية في مصر خلال العام الماضي تحسنًا ملحوظًا في مؤشرات الاستيراد والتصدير، مدفوعًا بالنمو الكبير في الاستزراع السمكي، فقد انخفض حجم الاستيراد إلى ١٨٧ ألف طن مقارنة بما كان يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف طن في السنوات السابقة، ما يعكس زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الأسماك المستوردة.

في المقابل، بلغ حجم تصدير الأسماك نحو ٤٤,٦٩ ألف طن، مُوزعة على العديد من الدول الأوروبية والأفريقية والعربية، مقارنة بتصدير كان يتراوح بين ٢٥ و٢٨ ألف طن خلال الأعوام الماضية، وهو ما يظهر قدرة القطاع على فتح أسواق جديدة وتعزيز العملة الصعبة.

وتنتج مصر مجموعة متنوعة من أسماك المياه العذبة مثل البلطي والمبروك والقرموط والبوري، وأسماك المياه المالحة مثل الدنيس والقاروص واللوت والطوبار والبوري، مع تفوق واضح لأسماك البلطي، التي يصل إنتاجها إلى أكثر من ١,٠٥٠ مليون طن، وهو ما يمثل حوالي ٦٥٪ من إجمالي إنتاج الاستزراع السمكي.

ويضع هذا الأداء مصر ضمن أفضل عشرة دول عالميًا في مجال الاستزراع السمكي، كما أنها الأولى أفريقيًا والثالثة عالميًا في إنتاج أسماك البلطي، ما يعكس النجاح الكبير للسياسات التنموية والاستثمارية في هذا القطاع الحيوي.

وما أبرز التطورات التي شهدها القطاع خلال عام ٢٠٢٥، وما رؤية الدولة المستقبلية؟

قطاع الثروة السمكية في مصر خلال عام ٢٠٢٥ عاش العديد من التطورات الإيجابية والنجاحات التي أسهمت في تعزيز مكانة هذا القطاع الحيوي ضمن الإقتصاد الوطني، فقد شهد الاستزراع السمكي توسعًا ملحوظا بفضل دعم المزارعين وتسهيل إجراءات الحجز والتأجير وتقديم الخدمات الفنية والبيطرية، مع إنشاء العديد من المزارع الحديثة وتنوع الأنواع المستزرعة، خاصة في الإستزراع البحري، كما شهدت جودة المنتجات تحسينًا ملحوظا، من خلال تطبيق معايير الجودة العالمية على بعض المزارع والمنتجات السمكية المصرية، ما ساعد على زيادة الطلب محليًا ودوليًا.

وعلى صعيد البنية التحتية، تم تطوير الموانئ وإنشاء مرافق حديثة للتعبئة والتغليف، بما أسهم في الحفاظ على جودة الأسماك أثناء النقل والتوزيع، كما نجحت مصر في فتح أسواق جديدة، خاصة في القارة الأوروبية، بعد استيفاء المعايير الصحية والجودة المطلوبة، ما ساعد على إعادة فتح التصدير إلى الاتحاد الأوروبي وزيادة الدخل القومي.

ويظل القطاع ركيزة أساسية للأمن الغذائي، نظرًا للطلب المحلي الكبير على الأسماك كمصدر رئيس للبروتين الحيواني، ومع ذلك، فإن ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، مثل الأعلاف المستوردة، يشكل ضغطًا على المزارع ويرفع الأسعار النهائية للأسماك.

وانطلاقًا من رؤية مصر ٢٠٣٠، تتطلع الدولة إلى رفع حجم الإنتاج السمكي إلى ٢,٥ مليون طن بحلول ٢٠٣٠، من خلال إنشاء مشاريع استثمارية جديدة يطرحها الجهاز للمستثمرين، أبرزها مشروع الأقفاص السمكية البحرية، بالإضافة إلى مشاريع مزارع ومفرخات بحرية حديثة.

كما أنه من المتوقع أن تسهم هذه المشاريع القومية في زيادة الإنتاج وتقديم عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة في المستقبل القريب، بما يعزز الدور الاستراتيجي للثروة السمكية في التنمية المستدامة.

نود التعرف على حجم التطوير الذي شهدته البحيرات خلال السنوات الأخيرة؟

تولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بالبحيرات باعتبارها من الموارد الطبيعية المتجددة الأساسية لإنتاج الأسماك، فهي تمثل حضانات طبيعية لأنواع متعددة من الأسماك التجارية، ليس داخل البحيرات فقط، بل للسواحل المصرية في البحر المتوسط بأكمله وتمتاز هذه البحيرات بأعماق ضحلة وحركة مياه هادئة وخصوبة عالية، ما يجعلها مناسبة لتربية الأسماك.

وتشمل هذه البحيرات الشمالية بحيرات (مريوط، المنزلة، البرلس، إدكو)، والمنخفضات مثل: البحيرة البردويل، والبحيرات الداخلية كالتمساح وفارون والريان وناصر والمرة.

وفي إطار خطة الدولة لتطوير هذا القطاع، وجه رئيس الجمهورية بتخصيص مليارات الجنيهات لتطهير البحيرات ورفع كفاءتها، وإزالة جميع التعديات وتعويض المواطنين، وفتح قنوات جديدة لتعزيز الإنتاج.

وشمل ذلك تطبيق الرفع المساحي للبحيرات وتقدير طاقتها الإنتاجية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، وتطهير وتطوير البواغير في البحيرات الشمالية، وإزالة المسطحات النباتية، وإنشاء نظام مراقبة بيئي متقدم لتحديد مصادر التلوث، فضلاً عن توفير وحدات لتجهيز وتعبئة ونقل الأسماك ومراكز تدريب للصيادين، وتحديد مناطق لرعاية الزريعة يحظر فيها الصيد كما تم التشديد على وقف الصيد خلال فترات معينة لتجديد المخزون السمكي، مع تغليظ العقوبات على المخالفين.

إذن كيف أثرت أعمال التطهير وإزالة التعديات على إنتاجية البحيرات مثل المنزلة والبرلس وادكو ومريوط؟

تعتبر البحيرات المصرية من أهم المصادر الطبيعية الرئيسية لإنتاج الأسماك بمصر، وتمثل بذلك أحد الموارد الطبيعية المتجددة التى تساهم فى إمداد المجتمع المصرى بحاجته الغذائية من البروتين الحيوانى، وأيضًا حفاظًا على الموارد السمكية باعتبارها من أهم الموارد الطبيعية المتجددة والتي تساهم بنصيب جيد فى توفير الغذاء الغني بالبروتين الحيواني للسكان.

وشملت أعمال التطوير في بحيرة مريوط استكمال تركيب أنظمة الرصد اللحظى على مخارج كافة المنشآت الصناعية ببحيرة مريوط وربطها بالشبكة القومية للرصد اللحظى بجهاز شئون البيئة (سيدي كرير للبتروكيماويات – أبو الهول المصرية للزيوت والمنظفات)، كما يتم المتابعة بشكل دوري على المسطح المائي للبحيرة والمصارف المغذية لملاحظة أي مخالفات صرف مباشر على البحيرة والتاكد من صلاحية المياه الملقاه فى البحيرة.

أما بحيرة إدكو، فقد تم تطهير ٧٧٠٠ فدان من الحشائش، وتكريك البحيرة بعمق ١,٧ متر، وتعميق البوغاز إلى ٣,٥ متر، وإنشاء قناة شعاعية بطول ٣ كم، وجسر واقٍ بعرض ٢٠ متر للحماية من التعديات المستقبلية.

وفي بحيرة البرلس، تم تطهير مناطق متعددة قبل التكريك وإزالة التعديات وضبط المخالفات، بما يسهم في زيادة إنتاجية الأسماك وحماية الموارد الطبيعية.

هل انعكس تطوير البحيرات فعليًا على دخل الصيادين وتحسنت أوضاعهم؟

يحمل تطوير البحيرات المصرية آثارًا اقتصادية واجتماعية واسعة، تعزز من دور القطاع السمكي في التنمية المحلية والوطنية، على المستوى الاقتصادي، يساهم التطوير في تحسين مستويات الدخل للأسر العاملة في الصيد والمزارع السمكية، بما ينعكس إيجابًا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه المجتمعات، كما يؤدي تطوير البحيرات إلى إنشاء أنشطة اقتصادية جديدة تخدم حياة السكان المحليين، وفتح مجالات للتصنيع السمكي، فضلاً عن خلق فرص استثمارية من خلال إقامة تجمعات سياحية مرتبطة بالمياه والصيد، وهو ما يسهم في تنويع مصادر الدخل المحلي.

أما على الصعيد الاجتماعي والصحي، فإن تحسن حالة البحيرات ينعكس مباشرة على صحة المواطنين المتعاملين معها، خاصة الصيادين وأسرهم، من خلال الحد من التلوث وتحسين جودة البيئة المائية، كما يسهم التطوير في تحديث المجتمعات العمرانية المحيطة بالبحيرات، من خلال تطوير البنية التحتية وتهيئة البيئة المناسبة لحياة أفضل.

ومن منظور الإنتاجي، يؤدي رفع كفاءة البحيرات إلى زيادة الثروة السمكية، وتطوير الموانئ، وإنشاء وحدات للخدمات المتكاملة لحرف الصيد، ما يساعد في توفير الأسماك بالكميات والأسعار والأحجام التسويقية المناسبة للسوق المحلي. كما يعزز التطوير تفعيل البرامج الإرشادية الموجهة للصيادين، لإحياء المشاركة المجتمعية بينهم، وتحقيق التنسيق الكامل بين الجهات العلمية والتنفيذية والشعبية والسياسية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المائية وتحقيق الصالح العام على المدى الطويل.

وما أبرز المشروعات القومية التي أسهمت في زيادة إنتاج الأسماك خلال الفترة الأخيرة؟

نفذت الدولة المصرية العديد من المشروعات القومية للاستزراع السمكي، مثل: مشروع غليون والفيروز ومشروعات قناة السويس، والتي ساهمت بشكل مباشر في زيادة إنتاج مصر من الأسماك، وأكدت تواجدها بين الدول الكبرى عالميًا في مجال الاستزراع السمكي ويبلغ إنتاج مصر من الاستزراع السمكي حاليًا نحو ١,٦ مليون طن من الأسماك، ما يضعها ضمن أفضل عشر دول على مستوى العالم.

وفي ضوء رؤية الدولة ٢٠٣٠، تهدف مصر إلى رفع حجم الإنتاج السمكي إلى ٢,٥ مليون طن بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال عدد من المشاريع الاستثمارية التي يطرحها الجهاز للمستثمرين، ويعد مشروع الأقفاص السمكية البحرية أكبر هذه المشروعات حاليًا، إلى جانب مشاريع متخصصة في المزارع والمفرخات السمكية البحرية، ومن المتوقع أن تسهم هذه المشاريع القومية الجديدة، وهي في مراحل التطوير والتأهيل حاليًا، في تعزيز الإنتاج وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المائية، بما يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة في المستقبل، ويدعم مكانة مصر عالميًا في قطاع الثروة السمكية.

20 نصيب الفرد كيلو جراما في العام.. ونخطط لإنتاج 2.5 مليون طن بحلول 2030

مصر الثالثة عالميا في إنتاج البلطي وضمن أفضل 10 دول في الاستزراع السمكي

الثروة السمكية ركيزة استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الوطني

الصادرات الزراعية تصل إلى 11.5 مليار دولار وتغطي 167 دولة

لم تعد الصادرات الزراعية المصرية مجرد بند اقتصادي تقليدي في ميزان التجارى، بل تحولت خلال عام ٢٠٢٥ إلى أحد أبرز أدوات القوة الناعمة للاقتصاد المصري، بعدما نجحت الدولة في إعادة علاقتها بالأسواق الدولية عبر استراتيجية توسع مدروسة، رفعت من تنافسية المنتج المحلي ورسخت حضوره في مناطق جغرافية بعيدة لم يكن النفاذ إليها أمرًا سهلا في السابق.

وفي هذا الإطار أكد الدكتور محمد المنسي، رئيس الإدارة المركزية للحجر الزراعي، أن مصر استطاعت خلال عام ٢٠٢٥ فتح أكثر من ٢٥ سوقا تصديرية جديدة، شملت دولا في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وهو ما يعكس تغيرا جوهريا في خريطة التصدير المصرية واتساع دائرة الثقة الدولية في المحاصيل المحلية.

ويرى المنسي أن هذا التوسع لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة عمل مؤسسي متراكم، اعتمد على تطوير منظومة الحجر الزراعي وتحديث أدواتها الرقابية، إلى جانب تفعيل منظومة التكويد الرقمية، التي أصبحت حجر الزاوية في بناء المصداقية مع الأسواق الخارجية، هذه المنظومة أتاحت تتبع المنتج الزراعي المصري بدقة منذ لحظة زراعته، مرورا بمراحل الحصاد والتعبئة، وحتى وصوله إلى المستهلك النهائي، وهو ما وفر مستوى غير مسبوق من الشفافية طمأن المستوردين والرقابة في الدول المستقبلة.

ولفت إلى أنه مع تشديد معايير الجودة عالميًا، خاصة في الأسواق الأوروبية والخليجية، نجح المنتج الزراعي المصري في إثبات قدرته على الالتزام الصارم بمعايير الصحة النباتية الدولية، مستفيدًا من منظومة رقابية محكمة تفرض فحصًا دقيقًا على جميع الشحنات قبل التصدير، هذا الالتزام انعكس بوضوح في توسع الصادرات إلى أسواق معروفة بحساسيتها الشديدة تجاه جودة الغذاء، لتتحول «العلامة المصرية» إلى رمز موثوق للجودة والاستمرارية.

وأوضح أن الموالح واصلت تصدر المشهد التصديري بإجمالي مليوني طن، لتؤكد مصر مكانتها كأكبر مصدر للبرتقال في العالم للعام السادس على التوالي، متقدمة على منافسين في حوض البحر المتوسط، وجاءت البطاطس في المرتبة الثانية بكمية وصلت إلى ١,٣ مليون طن، مدفوعة بارتفاع الطلب من الأسواق الأوروبية والروسية، التي تنظر إلى البطاطس المصرية باعتبارها محصولا عالي الجودة وخاليًا من الآفات.

وتابع: «شهد عام ٢٠٢٥ أيضا تصدر البطاطا كأحد مفاجآت الموسم، بعدما سجلت صادراتها ٣٨٧ ألف طن، في مؤشر واضح على نجاح خطط تنويع القاعدة التصديرية وتلبية احتياجات أسواق تبحث عن بدائل غذائية صحية، كما حققت صادرات الفاصوليا الطازجة والجافة ٣٣٦ ألف طن، في حين بلغ حجم صادرات البصل الطازج ٢٨٨ ألف طن، إلى جانب تسجيل محاصيل العنب والرمان والمانجو أرقامًا متصاعدة وصلت إلى ١٩١ ألف و١٣٦ ألف و١٢٦ ألف طن على التوالي، مع تنامي الطلب الخليجي وشرق الآسيوي على المانجو المصرية على وجه الخصوص».

رئيس الحجر الزراعي:

المنتج المصري أصبح علامة تجارية عالمية

ورغم حساسية تداول بعض المحاصيل، واصلت الطماطم والفراولة الحفاظ على وجودهما في الأسواق الخارجية، محققتين صادرات بلغت ٦٨ ألف طن للطماطم و٦٤ ألف طن للفراولة، مستفيدتين من الالتزام الصارم باشتراطات الجودة التي تفرضها الأسواق الأوروبية.

وأوضح رئيس الحجر الزراعي أن هذه النتائج أسهمت في وصول الصادرات الزراعية المصرية إلى ١٦٧ دولة حول العالم، بأكثر من ٤٠٥ منتج زراعي متنوع، مدعومة بما وصفه بالدبلوماسية الزراعية، ولم تتوقف مكاسب هذا التوسع عند حدود الأرقام، إذ بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية نحو ١١,٥ مليار دولار، وهو ما انعكس بشكل مباشر على توفير مئات الآلاف من فرص العمل في الريف المصري، سواء في مراحل الزراعة أو التعبئة أو النقل والخدمات اللوجستية، كما عزز هذا الأداء من ثقة المستثمرين في القطاع الزراعي، وفتح المجال أمام ضخ استثمارات جديدة في مشروعات الاستصلاح الكبرى، وعلى رأسها الدلتا الجديدة ومستقبل مصر.

وفي ختام حديثة أشار إلى أن المنتج الزراعي لم يعد مجرد سلعة غذائية موجهة للتصدير، بل تحول إلى علامة تجارية تعكس جودة الأرض المصرية، وكفاءة منظومة الرقابة، وقدرة الدولة على الالتزام بالمعايير العالمية، في وقت تتزايد فيه المنافسة على أسواق الغذاء عالميًا.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

المصرف المتحد يراهن بمنتج تمويل الأطباء لتعظيم العائد الاقتصادي والتنموي وتشجيع الاستثمارات

طارق فايد: تمويل الأطباء يسهم في تحقيق العدالة الصحية الجغرافية

عقب إعلان المصرف المتحد عن إطلاق منتج تمويل الأطباء، الذي يستهدف جموع الأطباء على مستوى الجمهورية من مختلف التخصصات، سواء المقبلين على إنشاء العيادات أو المستهدفين إجراء توسعات بالمنشآت الطبية الحالية.

وأظهرت مؤشرات نقابة الأطباء استحواذ محافظتي القاهرة الكبرى والإسكندرية على النسبة الأكبر من توزيعات الأطباء على مستوى الجمهورية، وذلك نتيجة زيادة عدد المستشفيات الخاصة والمراكز الطبية المتخصصة، وتوافر الفرص الاستثمارية بهذه المحافظات.

في المقابل، تعاني محافظات الصعيد مثل المنيا وسوهاج وقنا وأسيوط، إلى جانب شمال وجنوب سيناء ومطروح والوادي الجديد، من نقص ملحوظ في أعداد الأطباء مقارنة بالكثافة السكانية والاحتياجات الصحية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الضغط على المستشفيات الحكومية، وزيادة تكلفة العلاج على المواطنين.

ولهذا طرح المصرف المتحد منتج تمويل الأطباء كحل اقتصادي غير مباشر، حيث يقدم المنتج حلولًا تمويلية مرنة مخصصة للأطباء، تصل إلى ٣ ملايين جنيه، بعائد تنافسي ٥٪، وفترة سداد تصل إلى ٧ سنوات، وذلك بإجراءات بسيطة تراعي طبيعة النشاط الطبي.

ويستهدف المصرف المتحد تشجيع جموع الأطباء على مستوى الجمهورية على تأسيس العيادات والمراكز الطبية الجديدة، الأمر الذي يسهم في تحسين الخدمات الصحية، وبالتالي رفع الإنتاجية العامة للمواطنين، فضلًا عن خلق فرص عمل، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار على مستوى محافظات الجمهورية.

وأكد طارق فايد أن الاستثمار في القطاع الصحي هو استثمار مباشر في رأس المال الوطني، مشيرًا إلى أن تمكين الأطباء من التوسع في المحافظات المختلفة يسهم في تحقيق العدالة الصحية، ويعزز رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأضاف أن المصرف المتحد يتعامل مع الطبيب باعتباره مشروعًا اقتصاديًا قادرًا على خلق قيمة مضافة، سواء خدمية أو تنموية، تصب في تعظيم الاقتصاد المحلي.

وأكد فايد على الدور الوطني الذي يقوم به المصرف المتحد كشريك اقتصادي وتنموي، حيث يعمل على تحويل التمويل إلى أداة لتحقيق العدالة الجغرافية في الخدمات الصحية، وتعزيز الأمن القومي الصحي، ودعم النمو الاقتصادي الشامل.

ومن جانبه، أوضح عمرو نصير نائب العضو المنتدب أن منتج تمويل الأطباء صُمم لمواجهة التحديات التمويلية التي تواجه المنشآت الطبية، سواء الناشئة أو الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المحافظات التي تعاني من نقص الخدمات الصحية، مؤكدًا أن الحزم التمويلية والرقمية التي يقدمها المصرف المتحد تدعم الشمول المالي والتنمية المستدامة.

«التجاري وفا بنك» يعلن إتمام عملية نقل المحفظة المصرفية لشركة «Axis Pay»

معاوية الصقلي

أعلن التجاري وفا بنك إيجيبت عن إتمام عملية نقل المحفظة المصرفية لشركة أكسس باي Axis Pay إلى البنك، وذلك في إطار استراتيجيته الهادفة إلى دعم شركات التكنولوجيا المالية وتعزيز منظومة الخدمات المالية الرقمية في السوق المصري.

وتعكس هذه الشراكة الثقة في نموذج أعمال شركة أكسس باي Axis Pay وخططها التوسعية، كما تؤكد على أهمية الشراكات الاستراتيجية بين القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا المالية في دعم الابتكار وتطوير حلول مالية أكثر كفاءة واستدامة.

ويؤكد التجاري وفا بنك إيجيبت التزامه بتوفير حلول مصرفية متكاملة وبنية تحتية تكنولوجية متقدمة، تُمكّن شركة أكسس باي Axis Pay من مواصلة التوسع وتحسين كفاءة عملياتها التشغيلية، وذلك بما يتماشى مع توجهات البنك المركزي المصري نحو التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي.

وفي هذا السياق، صرّح معاوية الصقلي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، قائلًا: يمثل انتقال محفظة شركة أكسس باي Axis Pay إلى التجاري وفا بنك إيجيبت خطوة استراتيجية تعكس الثقة المتزايدة من شركات التكنولوجيا المالية في قدرات البنك وحلوله المصرفية المتكاملة. ونلتزم بدعم شركائنا من خلال بنية مصرفية مرنة وآمنة تسهم في تحقيق نمو مستدام، بما يتماشى مع أولويات التحول الرقمي والشمول المالي.

وقال عبد الرفيع الهاشمي، نائب العضو المنتدب: تعكس هذه الشراكة حرص البنك على تقديم حلول تشغيلية متكاملة تلبي احتياجات العملاء، وتعزز في الوقت ذاته الكفاءة والسرعة، بما يحقق قيمة مضافة وتجربة عملاء متميزة.

كما صرّح أحمد منصور، مساعد العضو المنتدب للتحول الرقمي، قائلًا: نواصل الاستثمار في تطوير البنية التكنولوجية للبنك لتقديم حلول رقمية آمنة وقابلة للتوسع، تُمكن شركاءنا في قطاع المدفوعات الرقمية من تحسين الأداء التشغيلي وتعزيز تجربة العملاء.

ويؤكد هذا التعاون بين التجاري وفا بنك إيجيبت وشركة أكسس باي Axis Pay أهمية التكامل بين القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا المالية، لدفع عجلة الابتكار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

«جورميه إيجيبت للأغذية» تعلن سعر الطرح الاسترشادي وبدء فترة الاكتتاب بالبورصة

أعلنت شركة جورميه ايجيبت دوت كوم للأغذية – ش.م.م «جورميه» أو «GE» أو «الشركة»، وهي شركة رائدة في مجال التجزئة الفاخرة لبيع المنتجات الغذائية، عن حدود سعر الطرح الاسترشادية «سعر الطرح الاسترشادي» وبدء فترة الاكتتاب في طرحها العام الأولي «الطرح» أو «الاكتتاب» لبيع ما يصل إلى ٤٧,٦٪ من أسهم الشركة العادية المصدرة والقائمة في البورصة المصرية «EGX».

سيتضمن الطرح i شريحة خاصة متاحة للمستثمرين المؤهلين والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية في مصر «الطرح الخاص»، وشريحة عامة مطروحة للجمهور في مصر «الطرح العام» ويُشار إلى الشريحتين مجتمعتين بـ«الطرح المشترك».

تبدأ فترة book-building الطرح الخاص اليوم، الأحد ٢٥ يناير ٢٠٢٦، ومن المتوقع أن تنتهي يوم الخميس ٢٩ يناير ٢٠٢٦.

تبدأ فترة اكتتاب الطرح العام اليوم، الأحد ٢٥ يناير ٢٠٢٦، ومن المتوقع أن تنتهي يوم الأربعاء ٠٤ فبراير ٢٠٢٦.

تم تحديد سعر الطرح الاسترشادي بين ٦,٢٠ جنيه مصري و٦,٩٠ جنيه مصري للسهم الواحد. ومن المتوقع أن تتراوح قيمة الطرح بين ١,١٨ مليار جنيه مصري و١,٣٢ مليار جنيه.

وبناءً على سعر الطرح الاسترشادي، من المتوقع أن يتم إدراج شركة جورميه بقيمة سوقية تتراوح بين ٢,٤٨ مليار جنيه مصري و٢,٧٦ مليار جنيه مصري.

إجمالي عدد ١٩٠,٥١٦,٨٢٤ مائة وتسعون مليونًا وخمسمائة وستة عشر ألفًا وثمانمائة وأربعة وعشرون سهمًا عاديًا، تمثل نحو ٤٧,٦٪ من إجمالي الأسهم المصدرة للشركة «أسهم الطرح»، سيتم بيعهم من قبل شركة بى انفستمنتس القابضة ش.م.م «بي انفستمنتس»، باسم أبو غزالة، جلال أبو غزالة، ديمه أبو غزالة، وأمجد سلطان ويشار إليهم مجتمعين مع بي انفستمنتس بـ «المساهمين البائعين».

سيتم تحديد السعر النهائي للطرح «السعر النهائي» من خلال عملية book-building، ومن المتوقع الإعلان عنه يوم الأحد ١ فبراير ٢٠٢٦.

من المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في البورصة المصرية «التداول» خلال أو بالقرب من يوم الاثنين ٩ فبراير ٢٠٢٦. تم إدراج أسهم شركة جورميه في البورصة المصرية EGX بتاريخ الأربعاء ٢١ يناير ٢٠٢٦ تحت رمز التداول GOUR. CA.

وصرح مايكل رايت، رئيس مجلس إدارة الشركة:

«يمثل اليوم محطة محورية مع فتح باب الاكتتاب في الطرح العام الأولي لشركة جورميه. ويتيح هذا الطرح فرصة متميزة للمستثمرين المحتملين للمشاركة في نمو إحدى الشركات الرائدة في مصر في قطاع تجارة التجزئة للمواد الغذائية الفاخرة. ومع مواصلتنا التوسع في عملياتنا، وتعزيز باقة منتجاتنا، وتنمية قنواتنا الرقمية وخدمات التوصيل، نؤكد ثقتنا في قدرتنا على تحقيق نمو مستدام وتعظيم القيمة لمساهمينا. ونحن متحمسون لما يحمله المستقبل وآفاق النجاح المستمر مع تنفيذ خططنا خلال عام ٢٠٢٦ وما بعده. ويعكس نطاق سعر الطرح التزامنا بتقديم قيمة طويلة الأجل، مع السعي لدعم أداء السهم بعد الإدراج، ونتطلع إلى هذه الرحلة الواعدة.»

أبرز ملامح الطرح

سيتكون الطرح المشترك من ما يصل إلى ١٥٢,٤١٣,٤٥٩ سهمًا لشريحة الطرح الخاص، بالإضافة إلى ٣٨,١٠٣,٣٦٥ سهمًا لشريحة الطرح العام.

المساهمون البائعون هم: بي انفستمنتس، باسم أبو غزالة، جلال أبو غزالة، ديمه أبو غزالة، وأمجد سلطان.

تبدأ فترة الاكتتاب في الطرح اعتبارًا من اليوم، الأحد الموافق ٢٥ يناير ٢٠٢٦، ومن المتوقع أن تنتهي يوم الخميس الموافق ٢٩ يناير ٢٠٢٦ بالنسبة للطرح الخاص، ويوم الأربعاء الموافق ٤ فبراير ٢٠٢٦ بالنسبة للطرح العام.

ومن المتوقع إتمام الطرح وبدء التداول خلال او بالقربٍ من يوم الاثنين ٩ فبراير، وذلك رهنا بـ i استكمال book-building، وii استيفاء إجراءات التسوية، والحصول على الموافقات الرقابية، واستكمال بعض الشروط الاعتيادية المرتبطة بالطرح.

ملاحظات

تخضع نسبة ٤٤,٣٪ من الأسهم المملوكة للمساهمين البائعين لفترة حظر تداول ٢٠٢٦/٠١/٢٨ وفقا لقواعد القيد لمدة ٢٤ شهرًا.

أي أسهم إضافية غير خاضعة للحظر بناء على قواعد القيد ولم يتم بيعها ستخضع لفترة حظر تجاري لمدة ٦ أشهر.

ستحتفظ شركة بي إنفستمنتس بحصة قدرها ٤٠٪ في الشركة، بما يعكس ثقتها في آفاق أعمال الشركة مستقبلًا.

تم تفصيل شروط وأحكام الطرح في نشرة الاكتتاب العام ويمكن الاطلاع على جميع المستندات ذات الصلة وتحميلها من خلال الموقع الإلكتروني.

وتقوم شركة إي اف چي هيرميس لترويج وتغطية الاكتتاب بدور المنسق الدولي الأوحد للطرح المشترك.

ويتولى إم إتش أر وشركاهم بالمشاركة مع وايت آند كيس دور المستشار القانوني المحلي لمُصدر الطرح.

بأحدث التقنيات العالمية..

البنك الأهلي المصري يفتتح وحدة المراقبة المركزية لمخازن البنك

افتتح البنك الأهلي المصري وحدة المراقبة المركزية للمخازن الخاصة به بالمنطقة الصناعية بالسادس من أكتوبر، بحضور يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وحسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإداري، والمهندس خالد عبد الله رئيس مجموعة نظم المعلومات، والمهندس أحمد كمال رئيس مجموعة الاتصالات، واللواء أحمد العشري رئيس قطاع الأمن بالبنك الأهلي المصري، والمهندس عمر صبور رئيس المكتب الاستشاري المشرف على التنفيذ، والمهندس إيهاب يوسف رئيس شركة هيرب تريد، وكيل شركة هاني ويل العالمية، المورد الرئيسي للكاميرات وأنظمة المراقبة، ومجموعة من قيادات البنك وممثلي الشركات المنفذة للمشروع.

وخلال الافتتاح، أعرب يحيى أبو الفتوح عن فخره بمستوى غرفة المراقبة الجديدة، والتي تم تصميمها وتنفيذها بأحدث أنظمة المراقبة العالمية وأجهزة الإنذار لمختلف المخاطر، سواء داخل مباني المخازن أو خارج أسوارها، مؤكدا أن هذه الخطوة تأتي امتدادًا لجهود البنك الأهلي المصري في تعزيز نظم الرقابة والأمان على أصوله، بما يعكس التزام البنك بأعلى معايير السلامة والجودة في بيئة العمل.

وأشار حسام الحجار إلى أن إنشاء الوحدة يأتي في إطار توجهات الإدارة العليا للبنك لتطبيق أحدث نظم المراقبة على جميع أصول البنك، لضمان الحد من مخاطر السرقات والحرائق، وتسجيل أعمال المراقبة والاحتفاظ بها لفترات طويلة للرجوع إليها عند الحاجة، مضيفا أن البنك الأهلي المصري كان أول البنوك المصرية التي نفذت غرفة مراقبة أمنية مركزية قبل أكثر من ١٤ عامًا، كما تم إنشاء غرفة بديلة لضمان استمرارية الأعمال في أوقات الطوارئ، حيث تعمل الوحدة الجديدة على استغلال الخصائص المتقدمة للكاميرات للتحكم في الإضاءة داخل المباني حسب مستوى الحركة لتوفير الطاقة، وتفعيل إنذارات متعددة بحسب نوع المخاطر من أي موقع للبنك في مختلف محافظات مصر.

بنك مصر يقدم أفضل تجربة استبدال نقاط في السوق المصرفية المصرية من خلال تطبيق الموبايل البنكي

عزيزا لتجربة العملاء، يحرص بنك مصر دائما على توضيح مزايا برنامج المكافآت BM Rewards Club، الذي يقدم من خلاله واحدة من أفضل وأشمل تجارب استبدال النقاط في السوق المصرفي المصري.

ويعكس برنامج المكافآت من بنك مصر رؤية البنك في تقديم حلول مصرفية مبتكرة ترتكز على احتياجات العملاء، حيث أتاح البرنامج للعملاء تجميع نقاط مقابل كل عملية شراء تتم باستخدام بطاقات بنك مصر الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر، مع إمكانية استبدال هذه النقاط عبر بدائل متعددة تتميز بالمرونة والسهولة.

وتدعيما لتجربة العملاء الرقمية، يتيح بنك مصر إمكانية استبدال النقاط مباشرة عبر تطبيق الموبايل البنMisr BM Online، بما يتيح للعملاء الاستفادة من نقاطهم في أي وقت ومن أي مكان، وبخطوات بسيطة وسريعة، دون الحاجة إلى إجراءات معقدة.

كما يمكن لعملاء بنك مصر الاستبدال اللحظي للنقاط لدى شبكة واسعة من التجار المشاركين، دون الحاجة إلى إصدار قسائم شراء مسبقة، الأمر الذي يمنح عملاء بنك مصر تجربة شراء مميزة ويعزز حرية الاختيار، سواء من خلال قسائم شراء إلكترونية، أو استرداد نقدي، أو خصم فوري عند الشراء.

تجديد تعيين مجلس إدارة مصر للتأمين التكافلي لمدة 3 سنوات

في إطار التزام شركة مصر للتأمين التكافلي بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية، انعقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية لمساهمي الشركة، وذلك بعد اكتمال النصاب القانوني، وتم استعراض ومناقشة بنود جدول الأعمال، وأسفرت الاجتماعات عن اعتماد جميع البنود.

ووافقت الجمعية العامة على تجديد تعيين مجلس إدارة شركة مصر للتأمين التكافلي لدورة جديدة مدتها ثلاث سنوات، مع إضافة عضو مستقل إلى تشكيل مجلس الإدارة.

وكذلك الموافقة على تعديل رأس المال المرخص به إلى ٢ مليار جنيه بدلاً من خمسمائة مليون جنيهاً و حدد رأس المال المصدر به ٤٥٠ مليون جنيه.

كما وافقت الجمعية العمومية غير العادية على تعديل بعض مواد النظام الأساسي بالشركة توافقاً مع قانون التأمين الموحد وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية .

بدوره أكد أحمد مرسي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين التكافلي أن اعتماد هذه القرارات يأتي في إطار حرص الشركة على الالتزام بالقواعد المنظمة، ودعم الاستقرار المالي والتشغيلي، وتعزيز كفاءة الحوكمة، بما يسهم في ترسيخ مكانة الشركة ودعم نموها المستدام في سوق التأمين التكافلي المصري.

وتقدم العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين التكافلي بخالص الشكر والتقدير للمساهمين على ثقتهم ودعمهم المستمر، مؤكدة التزامها بمواصلة العمل وفقاً لأعلى معايير الحوكمة والشفافية، وبما يحقق مصالح المساهمين وكافة الأطراف ذات الصلة.

البنك الأهلي المصري ومصر لتأمينات الحياة يطلقان حزمة جديدة من منتجات التأمين البنكي

أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق باقة جديدة من منتجات التأمين البنكي، وذلك استكمالا للنجاح المثمر بين الجانبين منذ انطلاقه عام ٢٠٢٠، استكمالا لما حققه نشاط التأمين البنكي على مدار السنوات الماضية، حيث بلغت إجمالي المحققات ما يقرب من ١١ مليار جنيه، بما يعكس نجاح نموذج التكامل بين الخدمات المصرفية والتأمينية ودورهما في تعزيز الشمول المالي وتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم احتفالية خاصة لتكريم العاملين الفائزين في مسابقة التأمين البنكي، بحضور محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ويحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي ومصطفى القماش العضو المنتدب لشركة مصر لتأمينات الحياة وكريم سوس رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي ونادر سعد رئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الاعمال التنفيذي وهالة حلمي رئيس المنتجات والشمول المالي واحمد الملاح رئيس قطاعات الخدمات المركزية بالبنك الأهلي المصري، إلى جانب فرق العمل المتخصصة من الجانبين وذلك تقديرا لمجهوداتهم خلال الفترة الماضية وتحفيزا لهم على الاستمرار في تحقيق أعلى معدلات الكفاءة والجودة في تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية للعملاء.

وعلى هامش الاحتفالية تم توقيع بروتوكول تعاون جديد مع شركة مصر لتأمينات الحياة، لتطبيق نظام التأمين الجماعي على حياة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذى يمثل نقلة نوعية في اعمال التامين على قروض المشروعات بالقطاع المصرفي، بما يسهم في تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز تجربة العملاء ويدعم فرص البنك في التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد محمد الأتربي، أن شراكة البنك الأهلي المصري مع شركة مصر لتأمينات الحياة تأتي في إطار استكمال استراتيجية البنك الهادفة إلى تقديم حلول مالية وتأمينية متكاملة، مشيرًا إلى حرص البنك على التوسع في طرح منتجات تأمين بنكي مبتكرة تجمع بين الحماية التأمينية والعائد الاستثماري، بما يدعم التخطيط المالي طويل الأجل للأفراد والأسر.

وأكد مصطفى القماش أن الشراكة الاستراتيجية مع البنك الأهلي المصري تمثل نموذجًا متقدمًا للتكامل بين الخدمات المصرفية والتأمينية في السوق المصري، موضحًا أن باقة برامج التأمين البنكي الحالية تُعد الأوسع والأكثر تنوعًا على مستوى السوق، بما يتيح تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، ويعزز تقديم حلول متكاملة تجمع بين الحماية والادخار والاستثمار.

وأشار إلى أن هذا التنوع يشكل ركيزة أساسية لدعم الاستدامة وتعظيم القيمة المضافة للعملاء، مضيفا أن المرحلة الحالية تشهد تركيزًا استراتيجيًا على التوسع في تغطية عملاء التسهيلات الائتمانية بالبنك الأهلي المصري، باعتبارها خطوة محورية في دعم النشاط الائتماني وتعزيز إدارة المخاطر، إلى جانب الاهتمام بتطوير وتسويق المنتجات التأمينية الرقمية بالتعاون مع البنك، بما يتيح الوصول إلى العملاء داخل مصر والمصريين بالخارج من خلال حلول رقمية مرنة وسهلة الوصول.

كما أوضح أن الشراكة تشمل كذلك تسويق برامج التأمين الجماعي لعملاء الشركات بالبنك الأهلي المصري، بما يعزز القيمة المقدمة لقطاع الشركات ويدعم احتياجات المؤسسات في توفير مظلة حماية تأمينية متكاملة للعاملين بها.

ومن جانبها، أكدت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن التأمين البنكي يمثل أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية البنك، لما له من دور في تعزيز القيمة المقدمة للعملاء، مؤكدة السعي المستمر لتطوير منتجات مرنة تتوافق مع احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتسهم في تحسين تجربة العميل داخل فروع البنك، موضحة أن الباقة الجديدة من المنتجات تتضمن مجموعة من وثائق التأمين المرتبطة بوحدات استثمارية، من بينها برامج «ثمارنا» و«سندنا» و«فرحة عمرنا»، والتي تجمع بين الحماية التأمينية والعوائد الاستثمارية، بالإضافة إلى وثيقة التأمين المؤقت «مصر - برميم» التي توفر تغطية تأمينية مرنة وبأسعار تنافسية، بما يلبي احتياجات شرائح واسعة من العملاء.

وأضافت التركي أن البروتوكول الجديد المخصص لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعكس حرص البنك على تقديم حلول متكاملة ومبتكرة تدعم التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقق أعلى مستويات الحماية للعملاء والبنك، إلى جانب تعظيم الاستفادة من التحول الرقمي والتمويل المستدام.

ومن جانبه، صرح يحيى أبو الفتوح بأن البروتوكول الجديد يمثل نقلة نوعية في منظومة التأمين على القروض خاصة لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التحول إلى نظام التأمين الجماعي، والذي يحقق مزايا تنافسية غير مسبوقة، تشمل سرعة الإجراءات، وتخفيض التكلفة على العملاء، من خلال تقديم حلول مرنة تتماشى مع احتياجات عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدعم استدامة النمو وتحسين جودة الأصول وضمان التحصيل الكامل للتعويضات، بما يعزز كفاءة إدارة المخاطر ويزيد من ربحية البنك، مما يعكس التزام البنك بتطوير منظومة التأمين البنكي ورفع كفاءة إدارة المخاطر بشكل عام.

وأكد محمد محمود رئيس قطاع التأمين البنكي بشركة مصر لتأمينات الحياة أن النتائج المحققة في نشاط التأمين البنكي تعكس نجاح التخطيط الاستراتيجي ووضوح المستهدفات المعتمدة في مختلف محاور العمل، مشيرًا إلى أن ما تحقق حتى الآن يُمثل انعكاسًا متوازنًا للأداء في كافة الجوانب. وأضاف أن المرحلة الحالية تمثل فرصة حقيقية لتعظيم الاستفادة من باقة المنتجات القائمة والتي تُعد من الأكثر تنوعًا على مستوى السوق بما يتيح تحقيق المستهدفات المخططة وتعزيز معدلات النمو من خلال توجيه الجهود نحو تعظيم القيمة من كل منتج وتوسيع نطاق الاستفادة منه داخل شبكة البنك.

وأوضح أن التركيز على الاستخدام الأمثل للمنتجات المتاحة، إلى جانب التكامل بين الحلول المصرفية والتأمينية، يُشكل دافعًا قويًا لمواصلة تحقيق المستهدفات وتعظيم العائد من الشراكة الاستراتيجية، بما يدعم استدامة الأداء ويعزز دور التأمين البنكي كأحد المحركات الرئيسية للنمو.

البنك التجاري الدولي مصر يتصدر الإفصاح البيئي عالميًا ويحصل على تصنيف «ب» من مؤسسة «CDP»

حصل البنك التجاري الدولي-مصر (CIB) على تصنيف (ب) من مؤسسة الإفصاح عن الكربون (CDP)، وهو التصنيف الذي يضع المؤسسة في نطاق الإدارة، بما يعكس قدرته على الالتزام بالشفافية في الإفصاح وإدارة مخاطر التغير المناخي، ليُسجّل بصفته البنك المصري الوحيد المدرج على منصة الإفصاح البيئي العالمية. كما أنه البنك الوحيد الذي حصل على هذا التصنيف هذا العام ومنذ عام ٢٠١٨. ويُعد مؤسسة الإفصاح عن الكربون منظمة دولية غير ربحية وتُعتبر المرجع العالمي للإفصاح عن الأثر البيئي للقطاعين العام والخاص.

ويعكس هذا التقدم الجهود المستمرة للبنك في تعزيز حوكمة المناخ وإدارة المخاطر، وتطوير دمج الاعتبارات المناخية عبر مختلف عملياته، إلى جانب التوافق مع المتطلبات المتزايدة للمستثمرين والعملاء والجهات الرقابية مما يعزز ريادة البنك على المستويين الدولي والإقليمي في مجال الشفافية المناخية والمساءلة البيئية.

وفي هذا السياق، صرّح عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي، قائلا: «يشرفني أن أتولى رئاسة اللجنة التنسيقية للتمويل المستدام بالبنك التجاري الدولي، والتي تساهم في تعزيز إدارة التمويل المستدام داخل البنك حيث يُعد الإفصاح عبر مؤسسة CDP أداة استراتيجية تعزز إدارة مخاطر المناخ، وتدعم بشكل خاص ثقة المستثمرين والجهات المانحة وبنوك التنمية الدولية.

ومن جانبها، قالت شيري ماديرا، الرئيس التنفيذي لمؤسسة CDP «يعكس الحصول على تصنيف CDP التزام المؤسسات بتقديم بيانات بيئية عالية الجودة، بما يعزز قدرتها على إدارة المخاطر البيئية، وتحسين الوصول إلى التمويل، ودعم اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.»

تميّز البنك في تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الإفصاح البيئي وحوكمة مخاطر المناخ، واستمراره في تحقيق هذا التقييم منذ عام ٢٠١٨، يؤكد ريادته على المستويين المحلي والإقليمي في مجال التمويل المستدام و مخاطر المناخ.

المؤشر

عمرو الألفي رئيس استراتيجيات الأسهم بشركة «ثاندر» لتداول الأوراق المالية:

«المقاصة» ضامن مركزي لإدارة الهامش وتسوية المراكز اليومية والحد من التعثر

- إصلاحات الطاقة التدريجية مع انخفاض التضخم تحد من الضغوط على السوق
- متطلبات رأسمالية مرتفعة ونظام هامش مزدوج لضبط مخاطر تداول المشتقات

تترقب سوق المال المصرية انطلاقة جديدة مع اقتراب بدء التداول على المشتقات المالية، في خطوة تستهدف تعميق السوق، وزيادة السيولة، وتوفير أدوات أكثر كفاءة لإدارة المخاطر، بالتوازي مع تطوير الإطارين التنظيمي والتكنولوجي بما يتماشى مع المعايير الدولية ويعزز جاذبية البورصة للمستثمرين.

ونستعرض في هذا الحوار مع عمرو الألفي، رئيس استراتيجيات الأسهم بشركة «ثاندر» لتداول الأوراق المالية، ملامح الإطار التنظيمي المرتقب، ومتطلبات التأهيل، ودور شركة المقاصة، إلى جانب قراءة لتأثير التطورات الاقتصادية على أداء البورصة.

البنية التكنولوجية المتطورة شرط حاسم ومنصة مركزية موحدة لتداول المشتقات

إطلاق تدريجي يبدأ بعقود المؤشر ثم الأسهم القيادية قبل التوسع في الخيارات

المؤسسات وصناديق الاستثمار تقود المرحلة الأولى قبل توسع دور الأفراد

في البداية نريد أن نعرف ما المعايير الأساسية لاختيار الشركات المؤهلة للعمل في سوق المشتقات؟ وهل يقتصر التأهيل على شركات السمسرة فقط؟

المعايير سيتم وضعها بالتنسيق بين الجهات الرقابية والهيئة المختصة، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة عالية المخاطر لتداول المشتقات، خاصة العقود المستقبلية المعتمدة على نظام الهامش، ومن المتوقع ألا يقتصر النشاط على شركات السمسرة فقط، بل يمتد ليشمل شركات إدارة الأصول والمؤسسات المالية القادرة على إدارة المخاطر، شريطة توافر أنظمة رقابة داخلية قوية، وكوادر مؤهلة، ونظم متطورة لإدارة المخاطر.

ما متطلبات الملاءة المالية والالتزامات الرأسمالية للشركات الراغبة في تقديم خدمات المشتقات؟ وما حجم الضمانات المتوقعة في المرحلة الأولى؟

ستخضع الشركات لمتطلبات رأسمالية مشابهة، وربما أعلى، من تلك المطبقة في أنشطة الأوراق المالية التقليدية، نظرًا لطبيعة الرافعة المالية المرتفعة المرتبطة بتداول المشتقات.

أما فيما يتعلق بالهامش، فسيتم تطبيق نظام الهامش الابتدائي وهامش الصيانة لمواجهة تقلبات الأسعار، على أن تُدار الضمانات من خلال جهة المقاصة بما يضمن حقوق جميع الأطراف ويحد من مخاطر التعثر.

والى أي مدى تمثل البنية التحتية التكنولوجية شرطا أساسيًا لتأهيل الشركات؟ وهل هناك منصة مركزية موحدة ؟

تمثل البنية التحتية التكنولوجية عنصرًا حاسمًا لنجاح سوق المشتقات، حيث تشمل أنظمة تداول متطورة، وقدرات لحظية لإدارة المخاطر، وأنظمة دقيقة لمتابعة الهامش والضمانات.

وسيتم الاعتماد على منصة تداول مركزية مخصصة للمشتقات داخل البورصة المصرية، تلتزم بها جميع الشركات، بما يضمن توحيد آليات التنفيذ والرقابة.

وكيف سيتم تطبيق آليات التداول في سوق المشتقات داخل البورصة المصرية؟

سيكون الإطلاق تدريجيًا لتقليل المخاطر التشغيلية، وذلك وفق تسلسل يبدأ بالعقود المستقبلية على المؤشر الرئيسي، ثم العقود المستقبلية على الأسهم القيادية، يليها طرح عقود الخيارات على الأسهم، ويمنح هذا التدرج السوق فرصة لاكتساب الخبرة وبناء السيولة بشكل تدريجي قبل التوسع في أدوات أكثر تعقيدًا.

خفض الفائدة يدفع السيولة من الودائع إلى الأسهم ويعزز أحجام التداول

توقعات بتجاوز مؤشر EGX30 لمستوى 50 ألف نقطة في 2026

ما دور شركة المقاصة والتسوية - MCDR - في إدارة مخاطر المشتقات؟

تتولى شركة المقاصة دور الضامن المركزي لجميع العمليات، حيث تقوم بإدارة الهامش والضمانات، وتسوية المراكز اليومية وفق آلية التقييم اليومي للأسعار، وضمان حقوق الأطراف المتقابلة، كما أنه من المتوقع أن يرتبط دورها مستقبلًا بآليات البيع على المكشوف واقتراض الأسهم، بما يسهم في تعزيز كفاءة التسعير وأدوات التحوط.

وما انعكاسات خفض أسعار الفائدة على البورصة المصرية؟

خفض أسعار الفائدة يقلل من جاذبية الودائع البنكية، ويدفع جزءًا من السيولة نحو أدوات استثمارية ذات عائد أعلى مثل الأسهم، ويسهم ذلك في تعزيز أحجام التداول ورفع تقييمات السوق، خاصة في القطاعات المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

إلى أي مدى تستفيد البورصة من السيولة الخارجة من الودائع البنكية؟

جزء من هذه السيولة يتجه عادة إلى سوق الأسهم، لا سيما من المستثمرين الأفراد الباحثين عن عوائد أعلى، ومع طرح أدوات جديدة مثل المشتقات، يصبح السوق أكثر جذبًا أيضًا للمؤسسات التي تبحث عن أدوات للتحوط وإدارة المخاطر.

ما نوع المستثمرين المتوقع دخولهم السوق في هذه المرحلة؟

من المتوقع أن تشهد المرحلة الأولى دخولًا أكبر من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، نظرًا لقدرتها على التعامل مع أدوات ذات رافعة مالية مرتفعة، ومع استقرار السوق وزيادة الوعي الاستثماري، سيتنامى تدريجيًا دور المستثمرين الأفراد.

وكيف تتوقع أداء المؤشرات إذا استمرت إصلاحات أسعار الطاقة؟

في حال جاءت الإصلاحات تدريجية ومصحوبة بانخفاض في معدلات التضخم، فمن المرجح أن يكون تأثيرها محدودًا على السوق، كما أن استقرار الاقتصاد الكلي يعزز ثقة المستثمرين ويدعم الاتجاه الصاعد للأسهم.

إذن كيف ترى أداء السوق خلال ٢٠٢٥؟ وهل تتوقع استمرار الصعود في ٢٠٢٦؟

شهد عام ٢٠٢٥ أداءً قويًا، خاصة من مؤشر EGX٧٠، مع تسجيل مؤشر EGX٣٠ مستويات تاريخية، ومع تحسن السيولة، ودخول استثمارات أجنبية، وطرح شركات جديدة، من المتوقع استمرار الزخم خلال ٢٠٢٦، مع إمكانية تجاوز مؤشر EGX٣٠ مستوى ٥٠ ألف نقطة في حال استمرار العوامل الداعمة.

بالتعاون مع ناسداك..

نظام المشتقات المالية يضع البورصة على طريق المنافسة العالمية

سمير رؤوف:

مشتقات الذهب والشهادات الكربونية أدوات أساسية لجذب المستثمرين

محمد عبد الهادي:

نظام التداول الجديد نقلة نوعية مهمة

أكد خبراء أسواق المال أن مساعي البورصة المصرية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ لتطبيق نظام تداول جديد ومتطور تمثل خطوة استراتيجية مهمة لتطوير البنية التحتية للسوق وتعزيز تنافسيته على المستوى العالمي. ويستهدف هذا النظام دمج أدوات مالية مبتكرة، في مقدمتها المشتقات المالية، إلى جانب ربط السوق المصرية بالأسواق العالمية، بما يسهم في زيادة جاذبية مصر أمام المستثمرين الأجانب.

وأضاف الخبراء أن هذا التحديث يأتي بالتزامن مع تعاقد البورصة المصرية مع شركة ناسداك لتوفير منصة التداول المتقدمة X-Stream، القادرة على استقبال وتنفيذ ومراقبة أوامر التداول بكفاءة عالية، مع تقليل الأعطال الفنية، وضمان قدرة السوق على التعامل مع أحجام تداول مرتفعة بكفاءة واستقرار.

أهمية النظام الجديد بالبورصة

ويرى الدكتور محمد عبدالهادي، خبير أسواق المال، أن النظام الجديد يمثل نقلة نوعية للبورصة المصرية، إذ يتيح تشغيل أدوات مالية جديدة، ويعزز جاذبية السوق أمام المستثمرين الأجانب، إلى جانب تقليل الأعطال الفنية ودعم استقرار عمليات التداول.

وأشار إلى أن النظام الجديد يسمح بربط السوق المصرية بالأسواق العالمية، وبضمن توافق البورصة مع أفضل الممارسات الدولية، فضلًا عن دعم إدخال المشتقات المالية، التي تُعد من أهم الأدوات المالية المتداولة في الأسواق العالمية، وهو ما يسهم في زيادة أحجام التداول وقيمها، ويعزز مكانة البورصة المصرية داخل المؤشرات العالمية الكبرى مثل FTSE و MSCI.

بدوره أوضح سمير رؤوف، خبير أسواق المال، أن النظام الحالي للبورصة المصرية لا يدعم دمج المشتقات المالية، حيث يقتصر نطاقه على تداول الأسهم وبعض المستندات المالية فقط.

وأشار إلى أن إدخال أدوات مشتقة مثل الذهب أو البترول يتم حاليًا من خلال حلول منفصلة، دون وجود نظام متكامل يربطها بتداول الأسهم، ما يقلل من كفاءة السوق ويحد من قدرته على التطور. وأضاف أن هذا الوضع يختلف عن بورصات عالمية متقدمة مثل بورصتي لندن والصين، اللتين تتيحان تداول المشتقات جنبًا إلى جنب مع الأسهم والأدوات المالية المتنوعة داخل منظومة واحدة متكاملة.

أهمية المشتقات المالية والشهادات البيئية

وأكد رؤوف أن المشتقات المالية، مثل: مشتقات الذهب والشهادات الكربونية، أصبحت أدوات أساسية لجذب مستثمرين جدد وتنويع المخاطر داخل الأسواق المالية، مشيرًا إلى أن شهادات الكربون تلعب دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الأخضر، خاصة في القطاعات كثيفة الانبعاثات مثل: الأسمنت والبترول والحديد والصلب، بما يعزز الالتزام بالمعايير والحدود البيئية العالمية.

وأضاف أن مشتقات الذهب تمنح المستثمرين القدرة على الدخول إلى السوق بمبالغ صغيرة، ما يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين، ويزيد من شمولية السوق، ويحفز المشاركة الاستثمارية.

وأشار إلى أن تحديث نظام التداول وإدخال المشتقات المالية من شأنه أن يؤدي إلى طفرة في أحجام التداول والقيمة السوقية للبورصة المصرية، مع جذب سيولة واستثمارات جديدة، كما يدعم نجاح الطروحات الحكومية المرتقبة، ويضع السوق على مسار التوافق مع المعايير العالمية، بما يعزز مكانة البورصة المصرية على المستويين الإقليمي والدولي.

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

LEADER
BUILDERS OF THE FUTURE BRIDGES
6 TH EDITION
COMING SOON